الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الاحتجاج في النحو العربي
الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه الجزء الثاني
عينة

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة عربية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب(ة):
*- فريدة بريكة

إشراف الأستاذ(ة):
عيسى قيزة

السنة الجامعية: **2014/2013**

دعـــــــــــــــاء

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، و لا باليأس إذا فشلت،

و ذكرني دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح،

اللـهم إذا أعطيتـني علما فلا تفقدني تواضعي،

و إذا أعطيتني تواضعًا فلا تفقدني اعتزازي بكرامتي،

و اجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا و إذا أذنبوا استغفروا

و إذا أذوا فيك صبروا ، و إذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا .

آمين يا رب العالمين.

شكر وتقدير:

الحمد لله معطي سؤل من سألا *** وجاعل العلم منجاة لمن عملا.

ثم الصلاة على من كان مبعثه *** فضلا من الله عمَّ الخلق واشتملا.

وآله الغرّ والأصحاب قاطبة *** ما مرَّ ذكرهم في محفل وحلا.

وبعد:

فبتمام النعمة وحب الشكر لله تعالى الذي وفّق وأعان، ومن تمام شكره شكر ذوي الفضل، لما جاء في الحديث:

"من لم يشكر النّاس لم يشكر الله".

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لأستاذي المشرف، الأستاذ "عيسى قيزة"، الذي أشرف على هذا البحث حتى

استوى على عوده، وكان نعم المشرف والموجه فجزاه الله عنّي وعن العلم وطلبته خير الجزاء.

كم أشكر جميع المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم عبر المراحل التعليمية التي مررت بها،

دون أن أغفل عن شكر زملائي الذين كان لهم دور كبير في إنجاز هذا العمل المتواضع بتحفيزهم وإرشاداتهم ونصائحهم.

مقدمة

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين، الذي بعثه الله هادياً ومبشراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً أما بعد:

فليس يخفى على ذي بصيرة أنَّ اللغة العربية وعاء الإسلام، وترجمان القرآن، وأنَّها لغة النبي–صلى الله عليه وسلم– ولسان الشريعة الإسلامية، لذا كانت العناية بها والحفاظ عليها وإبراز جوانب الجمال والتفوق فيها بادية من خلال جهود علمائنا الذين أخذوا على عاتقهم جمع الأصول وتقنين القواعد معتمدين على إقامة هذه القواعد وتلك الأصول على عنصر الشاهد الممثل الأساسي لعملية التوثيق والاحتجاج.

من أهم الدوافع والأسباب التي جعلتني أختار موضوع بحثي هذا والذي عنونته بـ:**الاحتجاج في النحو العربي؛** أهمية الشواهد النحوية–على اختلاف أنواعها– في الاحتجاج أوالاستدلال وفي تثبيت القواعد وتدوين الأصول، وقد اخترت أن يكون الميدان التطبيقي لهذه الدراسة **الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه؛** إذ لا يخفى على دارسي العربية أهمية هذا الكتاب ومكانة صاحبه، فهو أول كتاب جامع لمسائل النحو يتبارى إلى دارسته وشرحه وفهمه علماء العربية وطلابها.

وأثناء خوضي في غمار موضوع هذا البحث حاولت أن أجيب عن مجموعة من التساؤلات من بينها:

- ما الحاجة الماسة التي استدعت علماء العربية للجوء إلى الاحتجاج؛ أي الاستدلال بمجموعة من الشواهد النحوية؟.
- وما هي الشواهد التي اعتمدوا عليها في ذلك؟.
- وما هي الأسس والمعايير والضوابط التي ساروا عليها واتخذوها أثناء تعاملهم مع تلك الشواهد؟.

- وما هي الشواهد التي اعتمد عليها سيبويه في الكتاب والتي فاقت عنايته بها، ونالت منزلة عُليا بين المصادر الأخرى؟. وهل كانت هذه الشواهد تتماشى والقاعدة النحوية أم لا؟.

ولقد اقتضت الدراسة أن أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث كان الوصف فيه أهم أداةٍ إجرائية استعنت بها في الجانب النظري، أما التحليل فقد كان أداة إجرائية استعنت بها في الجانب التطبيقي.

وأقمت هذا البحث بعد هذه المقدمة على مدخل، وفصلين، وخاتمة، تطرقت في المدخل إلى: تمهيد، ثم تحدثت فيه عن الرواية اللغوية من خلال نشأتها، والأسباب الباعثة لظهورها، والمراحل التي مرت بها جمع اللغة، وكيف تراوحت عملية جمع اللغة بين الكتابة والمشافهة في النقل والتلقي.

وخصصت الفصل الأول المعنون بـ: الاحتجاج في النحو العربي للكلام عن مفهوم الشاهد، والاستشهاد من خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي، أهمية الشاهد، محاسن الاستشهاد، أغراض الشواهد. ثم تناولت مفهوم الاحتجاج من خلال المعنيين اللغوي والاصطلاحي، أغراض الاحتجاج، الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج، ثم تعرضت للمصادر التي اعتمدها العلماء أثناء وضعهم للقواعد وتدوينهم للأصول وكانت أولى هذه المصادر: القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف، فكلام العرب؛ حيث عرضت مختلف آراء العلماء حول هذه المصادر والضوابط التي استندوا عليها في ذلك.

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة تطبيقية على مختلف الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها سيبويه في الجزء الثاني من كتابه، وقد اتخذت شاهداً شعرياً من كل باب.

وخلصت بعد ذلك إلى خاتمة البحث ونتائجه فعرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه المذكرة، ثم قائمة المصادر والمراجع التي كان منها:

الاقتراح للسيوطي، والخصائص لابن جني، وبعض المؤلفات الحديثة مثل: كتاب في أصول النحو لسعيد الأفغاني وغيرها من الكتب التي سأشير إليها في قائمة المصادر والمراجع.

وقد واجهتني في إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات، لعلَّ أهمها:

- سعة الموضوع، وصعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تخدم البحث؛ لاسيما المصادر والمراجع الورقية مما استدعت الحاجة إلى الاعتماد على كتب الكترونية هذه الأخيرة التي تعيق الباحث أثناء انتقائه للمادة المطلوبة. إضافة إلى صعوبات واجهتها أثناء قيامي بالدراسة التطبيقية على شواهد سيبويه الشعرية ولعلَّ ذلك يعود إلى أسلوب هذا الكتاب.

وعلى الرغم من ذلك إلا أنَّ عون الله سبحانه وتعالى وتسديده لعباده في أمورهم كان الملاذ في مواجهة تلك الصعوبات وتذليلها.

فهذه خلاصة جهدي المتواضع، أضعها بين أيديكم أساتذتي الأفاضل والله أسال أن أكون ببحثي ارتدتُ الصواب، وقدمت ما يفيد، وسلكت به طريق الجنَّة وتبقى محاولتي محاولة المتأمل الذي إن أصاب فهذا توفيق من ربه ونعمة وإن قصَّر وأخفق فهذا شأن البشر.

وفي الأخير لم يبقَ لي إلا أن أحمد وأشكر العلِّي القدير الذي وفقني في إتمام هذا البحث، وأجدد شكري الجزيل للأستاذ الفاضل: عيسى قيزة الذي لا أنسى فضله وتكرمه في الإشراف على هذا البحث.

مدخل

مدخل: الرواية اللغوية.....📖

تمهيد:

تنوعت آراء العلماء قديما وحديثا في بيان حقيقة اللغة وحدِّها، فعرَّفها ابن جني أنها: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1].

هذا التعريف الذي تناوله علماء العربية على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم يضارع أحدث التعريفات العلمية الحديثة للغة حيث ترى تلك التعريفات أن اللغة:

- أصوات منطوقة.
- أن وظيفتها التعبير عن أغراض.
- تعيش بين قوم يتواصلون بها (ظاهرة اجتماعية).
- ليست واحدة (لكل قوم لغة).

فهذه تقريبا هي الأركان التي يقوم عليها تعريف اللغة عند جميع من عرَّفها، وإن كانت بعض التعريفات الحديثة للغة تتوسع فتجعل منها وسيلة تفاهم ولا تقتصر على الأصوات فتضم الإشارات وتعبيرات الوجه وغيرها، ولكن الأشهر كما تراه اللغويات الحديثة هو حصر اللغة في الأصوات المنطوقة.

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، مصر، 1952م، ج1، ص:33.

1- نشأة الرواية اللغوية:

الرواية جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب بالذهاب إليهم أو تلقيهم، وكان القرن الأول للهجرة بداية انطلاق جمع اللغة عن طريق الرواة واللغويين، وكان خلفاء بني أمية ولاسيما عبد الملك بن مروان من أوائل المشجعين للرواة واللغويين بجوائزهم وتكريمهم إياهم وتقديمهم لهم، وقد فعل خلفاء بني العباس ما فعله سابقوهم، وبلغت عملية جمع اللغة وتدوينها أوج نشاطها في القرنين الأول والثاني الهجريين وكان أول من ابتدأ به علماء البصرة، ثم علماء الكوفة فعلماء بغداد. وكانت البصرة بعلمائها أبعد المدرستين باعاً وأكبرها نصيبا في رواية اللغة وتدوينها، أما الكوفيون فقد كان أكثر همهم الشعر رواية وتدوينا، ولم يتَّبع علماء البلدين في أول الأمر طريقة منتظمة منهجية بل كانوا يدونون كل ما يسمعون من شعر أو نثر وفي أي غرض من الأغراض، ثم تحددت التآليف في مجموعات تهتمُ كل مجموعة بموضوع معين حتى أصبحت على الصورة التي تبدو عليه اليوم في كتب اللغة.

وكانت الجزيرة العربية هي المنبعَ الأصيل للغة الفصحى الصحيحة عندما كانت العروبة ثابتة فيها واللغة صافية سليمة ناصعة بعيدة عن شوائب العُجمة سليمة من انحراف الألسن حين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم ويتلقى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلمون بها على تعاقب الأجيال وكرِّ الدهور، فلما توزع العرب خارج جزيرتهم واستقروا في الأقطار المختلفة في المدن والحواضر واختلطوا بغيرهم من الأقوام، أدى ذلك إلى فساد الألسنة وتفشي اللحن، واضطروا إلى اللجوء إلى منبع أجود للغة العربية السليمة ولم يكن أمامهم أجود لغة ولا أفصح لهجة من البوادي؛ فقد جعلوا من البادية مجالا لاستقرارهم ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تشب ألسنتهم لحن ولم تفسدها عُجمة. يروون ما يسمعون، ويكتبون في صحفهم التي ترافقهم في حلهم وترحالهم كل هذا[1]. ولم تكن أخبار أبي عمرو بن العلاء والمازني ومعرفتهم بكلام العرب ببعيدة عنَّا وقد قال أبو الطيب اللغوي:« وكان في هذا العصر ثلاثة هم أئمة في اللغة والشعر وعلوم العرب ولم يُرَ

1- ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، دار الشرق الأوسط للطباعة العطار وشركائه، القاهرة، 1988 م، ص:11

وينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974 م، ص: 129-133.

مثلهم قبلهم ولا بعدهم، عنهم أخذ جلُّ ما في أيدي الناس في هذا العلم بل كله وهم أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي وكلهم أخذوا عن أبي عمرو اللغة والنحو والشعر ورووا عنه القراءة، ثم أخذوا بعد أبي عمرو عن عيسى بن عمر وأبي الخطاب الأخفش ويونس بن حبيب عن جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم»[1].

فقد كان أبو عبيدة أعلم هؤلاء الثلاثة المذكورين بأيام العرب وأخبارهم وأجمعهم لعلومهم. في حين كان الأصمعي أتقن القوم بلغته وأعلمهم بالشعر وأحضرهم حفظا هذا إلى كونه أروى الناس للرجز. واشتهر من رواة الشعر في هذه الفترة حماد بن سلمة بن دينار، والنضر بن شميل الذي كان يعتبر ثقة ثبتا، صاحب غريب شعر، وحديث، وفقه، ومعرفة بأيام الناس. وقطرب الذي كان حافظا للغة كثير النوادر والغريب، وكان حماد بن هرمز المعروف بحماد الرواية من أوسعهم رواية، وقد أخذ عنه أهل المصرين وخلف الأحمر خاصة، وروى عن الأصمعي شيئا من الشعر[2] .

[1]– أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغويِّ الحلبي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، دت، ص: 39–40.

[2]– ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 130–131.

2- جمع اللغة والأسباب الباعثة على ذلك :

لم يكن المجتمع الجاهلي في حاجة إلى دراسة اللغة أو روايتها، حيث كانت على لسان العربي فطرة، وكان صدره وعاءً لها، وكانت الوسيلة التي بها يُفاخر بأمجاد قبيلته ويُحيي عصبيته. وبعد دخول الإسلام وما أضافه من ألفاظ وما جدَّد فيه من معان، ومن جانب آخر دخل اللحن الألسنة نتيجة اختلاطهم بالأعاجم ووقعت الأغلاط في المفردات والأساليب، ولأجل ذلك شَعَرَ حُماة اللغة بضرورة جمع مفردات هذه اللغة، وكانت غايتهم في ذلك المحافظةُ عليها من التأثر باللغات الأعجمية والاضمحلال والدروس فيها، هذا الاضمحلال الذي يؤدي بالتالي إلى الجهل بلغة القرآن والحديث النبوي الشريف وإلى عدم فهمه، والعجز عن استنباط الأحكام الدينية والدنيوية والشرعية والإدارية والاجتماعية التي أحوجتهم إليها الحياة الجديدة، يضاف إلى ذلك حاجة هؤلاء الأعاجم الداخلين في الدين الإسلامي إلى معرفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولم تكن لعلماء العربية من طريقة لحفظ لغتهم سوى اللجوء إلى تدوينها بعد سماعها من المتكلمين بها كما فعل غيرهم من الأقوام التي سبقتهم عندما أرادت الحفاظ على لغاتها[1].

ومن هنا يمكن تلخيص دوافع الرواية اللغوية في:

-التفسير اللغوي للقرآن ومن أمثلته القديمة ما كان يفعل ابن عباس عند تفسيره ألفاظ القرآن من استشهاده بالشعر، وكذلك عبد الله بن مسعود[2]، حيث يقول ابن الأنباري:« وجاء عن أصحاب النبي- صلى الله عليه وسلم- وتابعيهم رضوان الله عليهم، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ما بيَّن صحة مذهب النحويين في ذلك، وأوضح فساد مذاهب من أنكر ذلك عليهم. من ذلك ما حدّثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز قال، حدّثنا ابن أبي مريم قال: أنبأنا ابن فرّوج قال أخبرني أسامة قال أخبرني عكرمة أن ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[3].

---

[1]- ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 129.

[2]- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار المكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص: 66.

[3]- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية القاهرة، 1935م،ج1، ص: 24.

– الاعتزاز باللغة وصيانتها من اللحن، ومنها توسَّل غير العرب إياها لتبوأهم مكانة في المجتمع العربي وخير دليل على ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ).

– الحاجة العلمية ذاتها كوضع الضوابط النحوية بعد أن أصبح الدرس اللغوي علماً يطلب لذاته بعيدا عن دواعي خدمة القرآن[1].

[1]– محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص: 60.

3- مراحل جمع اللغة :

مرت الرواية اللغوية بمراحل:

-المرحلة الأولى كانت عن طريق رحلة اللغويين إلى البادية وسماعهم من العرب، فكان ذلك بالإضافة إلى مشافهتهم والرواية عنهم أول مراحل جمع اللغة بارتحال علماء اللغة ورواتها إلى البادية والإقامة فيها مدة تطول أو تقصر ثم العودة إلى مواطن الدرس في الحواضر لعرض المادة في المجالس والحلقات وإملائها على الطلاب وإشاعتها في الناس[1]. فاللغويون الأوائل-وجلهم من القراء النحاة- هم الرواة الأوائل الذين رحلوا إلى البادية، فابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 177هـ) وتلميذاه عيسى بن عمر(ت 149هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) وتلميذا عيسى الخليل بن أحمد (ت 175هـ) ويونس (ت 182هـ) وتلميذا أبي عمرو بن العلاء أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ) والنضر بن شميل(ت203هـ) وغيرهم من البصريين، والكسائي(ت189هـ) وتلميذه الفراء(ت 207هـ) وأبو عمرو الشيباني(ت 206هـ) وابن الأعرابي(ت 231هـ) وغيرهم من الكوفيين كلهم رحلوا إلى البادية وأقاموا فيها، فمنهم من قصر أخذه على قبائل معينة لا يتعداها وهي: تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وكنانة، ومنهم من توسع ولم يقتصر على قبائل دون سواها [2].

فقد ملأت روايات أبي عمرو بن العلاء(ت 154هـ) – كما يقال بيتا إلى السقف والخليل مع عظمته وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلفه (العين) وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو واللغة ونحوها على المسموع من الأعراب وقد سأله الكسائي مرة: من أين علمك هذا؟ فقال من بوادي الحجاز ونجد وتهامة. وقد حذا الكسائي حذو الخليل حيث خرج إلى البادية ثم رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر عن العرب سوى ما حفظه[3].

وفي هذا الصدد يحدثنا ابن الأنباري عن أبي إسحاق بن مرار الشيباني الذي كان عالما باللغة حافظا لها جامعاً لأشعار العرب يقول:« قال أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب:

1- ينظر: عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، ط1، 2006م، ص: 194.

2- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى النهاية القرن الثالث، ص:66.

3- ينظر: ابن الأنبا ري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985 م، ص: 59.

دخل أبو عمرو إسحاق بن مرار البادية ومعه دستيجتان (قنينتان) من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب»[1]

وقد قيل إنه جمع أشعار العرب فكانت نيفًا وثمانين قبيلة، ويحكي أنه أخذ عن المفضل الضبي دواوين العرب، وأنَّه كان معه من العلم والسماع أضعاف ما كان مع أبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم[2].

وقام–بالدور نفسه– يونس بن حبيب في الذهاب للبادية ويعود ليجلس في موضع الخليل لتصبح حلقته في البصرة بعد ذلك ملتقى أهل العلم وطلاب الأدب، بل فصحاء الأعراب والبادية، وقد أقام النضر بن شميل وهو أحد الرواة العظام في البادية أربعين سنة، ومع ذلك العلم الوافر الذي جمعه في تلك المدة لم يجد قُوته في البصرة، فهاجر إلى خرسان، وأبو زيد الأنصاري يوثق في كتابه [النوادر] بقوله لأبي حاتم: «ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعيٍّ من العرب. وقد اشتهر بين الرواة بصفة "الثقة" حيث يقول: ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال، أومن عالية السافلة أومن سافلة العالية وإلا لم أقل: قالت العرب»[3].

والذي ينبغي أن يتقرر عموما هو: أنَّ معظم علماء القرن الثاني قد رحلوا للبادية وكذلك فعل بعض علماء القرن الثالث والرابع، وقد أضافوا لذلك الرواية عمن سبقوهم.

أمَّا المرحلة الثانية في جمع اللغة فكانت عن الأعراب الفصحاء القادمين إلى الأمصار؛ حيث كانت هناك رحلة معاكسة يقوم بها الأعراب الفصحاء من مواطنهم في البادية إلى حواضر العلم وعلى رأسها البصرة والكوفة ومنها إلى بغداد، فبعد أن كان هؤلاء الأعراب في أول أمرهم يُقصدون، قصدوا هُم مجالس العلم وحلقات الدرس. فقد توالت هجرتهم إلى المصرين الكبيرين، فسمع منهم العلماء وتنافسوا في الأخذ عنهم في مربد البصرة وكناسة الكوفة وغير هذين المكانين[4].

---

[1]– ابن الأنبا ري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 78.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص:78.

[3]– ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 19–20.

[4]– محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص: 67.

وقد رَوَى القاليُّ عن الأصمعيِّ (ت 213هـ) قال: «جئت إلى أبي عمر بن العلاء فقال لي: من أين أقبلت يا أصمعي؟ قال جئت من المربد، قال: هات ما معك، فقرأت عليه ما كتبته في ألواحي»، كما يروى عن أبي عبيدة(ت 210هـ) قوله: «قدم علينا رجال من بادية بني جعفر بن جعفر ابن كلاب، فكنَّا نأتيهم، فنكتب عليهم». وهذا ياقوت يقول متحدثا عن الجاحظ(ت 255هـ)« وتلقفت الفصاحة من العرب شفاها بالمربد»، ويروي صاحب الأغاني يقول: «نزل في ظاهر البصرة قوم من أعراب قيس بن عيلان، وكان فيهم بيان وفصاحة فكان بشار يأتيهم وينشدهم أشعاره التي يمدح بها قيساً»[1].

هذه الروايات الأربع عن الأعراب الوافدين–على كثرة ما روي عنهم مما لا يكاد يحصى– تدل على أنَّ علماء اللغة كانوا يتنافسون في لقاء هؤلاء الأعراب للحصول على ما لديهم من غريب جديد.

ومن الأعراب الوافدين إلى حواضر العلم ممَّن اشتغلوا بتعليم الصبيان وجعلوها مهنة يعيشون منها ومنهم من تكسبوا بالرواية وتوسعوا فيها حتى عدوا من العلماء الذين يُروى عنهم ويَروون عن غيرهم، وأُخذ عنهم العلم بعد أن شاركوا في وضع الكتب والمصنفات. فالمنتجع بن نيهان روى عنه أبو عبيدة، وأبو زيد والأصمعي. وابن دأب روى عنه الأصمعي. وأبو مهدية روى عنه أبو عبيدة في النقائض. وأبو ثوابة الأسدي روى عنه الأصمعي، وغيرهم كثير ممن أصبحوا من الأساتذة المشتغلين، وصار لهم في حواضر الدراسة مكانة مرموقة ومنحوا ثقة العلماء والسَّاسة، وحكموا في المنازعات العلمية كما هو معروف في مناظرة سيبويه والكسائي في مجلس يحي بن خالد البرمكي، ومناظرة اليزيدي والكسائي في مجلس المهدي[2].

فهذا السعي الدؤوب من الرواة والأَعراب وهذا الالتقاء المستمر بين البادية والحضر بدأ عنيفا قويا في تلك الفترة ثم أخذ يضعف تياره قليلا حتى توقف تماماً مع نهاية القرن الرابع الهجري؛ حيث وجد العلماء أنَّ الأعراب قد دخل ألسنتهم الفساد لطول مقامهم في

[1]– ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص:20–21.

[2]– محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث، ص:68–69

الحواضر وعيشهم في مجتمعاتها التي اختلطت فيها العناصر الأجنبية واندمجت فيها اللغات الوافدة، فقلّت ثقتهم و تركوا الأخذ عنهم.

«وكانت الرواية قبل القرن الرابع الهجري قد مرت بمرحلة جديدة تختلف عن المرحلتين السابقتين فبعد أن بدأت الرواية بمرحلة العلماء إلى البادية لجمع المادة اللغوية بمشافهة الأعراب، ثم بهجرة الأعراب الفصحاء إلى الحواضر ولقي العلماء إياهم فيها، أصبحت تتمثل في: الرواية عمَّن شافه العرب؛ أي أصبح الدارس يروي عمَّن رُوي عن الأعراب الفصحاء مباشرة وهذا يصدق على أغلب تلاميذ أولئك الأوائل من الدارسين الذين رحلوا إلى البوادي أو أخذوا عن أعراب المربد وكناسة في البصرة والكوفة إضافة إلى ذلك هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا أساتذة الدرس اللغوي في بغداد فيما بعد كالمبرد وثعلب وأصحابهما، إنهم شافهوا نفراً من الأعراب ممن لم تفسد سلائقهم في حاضرة العلم بغداد، كأبي مسحل، وابن أبي صبح، وابن دعامة القيسي، وابن ضمضم الكلابي وغيرهم»[1].

هذا إذا نظرنا إلى مراحل الرواية من زاوية طبيعة الحركة والقائم عليها. أمَّا إذا نظرنا إلى طبيعة المادة اللغوية المجموعة فيمكن أن نميز بين ثلاث مراحل سار عليه جمع اللغة، وكانت المرحلة الأولى: جمع الكلمات حيثما اتفق. والثانية: جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضوع واحد. والثالثة: وضع معجم يشمل كلَّ الكلمات العربية ليكون مرجعا يلوذ الباحثون به. وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي أوَّلَ من فكر في وضع معجم في اللغة العربية وقد استطاع بعقليته الجبارة وذكائه الوقاد وثقافته الواسعة أن يجمع ألفاظ العربية ويحصرها بطريقة رياضية، ويبيِّن المستعمل والمهمل منها في كتاب (العين) الذي كان أول معجم في العربية[2].

---

[1]– ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 71.

[2]– ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 09.

4- الكتابة والمشافهة في النقل والتلقي:

بالنسبة للرواة الذين جمعوا اللغة كان معظمهم يقرؤون ويكتبون، فحينما يتلقون الأعراب يكتبون عنهم ويحفظون أيضا؛ وبالتالي تراوحت عملية جمع اللغة بين الكتابة والحفظ، ومن ذلك:

قال أبو العباس ثعلب: «دخل أبو عمر الشيباني "اسحاق بن مرار" البادية ومعه دستيجان حبراً، فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب»[1]. وهو مشهور بأنه كتب أشعار القبائل، وأودعها مسجد الكوفة. ويروى عن الكسائي أنَّه: « قد خرج إلى البادية ورجع وقد أنفدَ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[2]. وهذا ذو الرّمة الذي قال لموسى بن عمرو: أُكتب شعري، فالكتاب أعجب إليَّ من الحفظ، لأنَّ الأعرابيَّ ينسى الكلمة قد تعب في طلبها ليلة، فيضع في موضعها كلمة في وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاما بكلام [3].

فهذه الروايات الثلاثة تؤيد ما سبق من أن معظم الرواة إن لم يكن كلهم كانوا يكتبون. ويقابل تلك الصورة للرواة صورة أخرى تؤكد المشافهة و الحفظ و من ذلك:

ما قاله الرياشي على قبر أبي حاتم السجستاني بعد دفنه:« ذهب معه بعلم كثير فقال له بعض أصحابه: كتبه؟؟ فقال العباس: الكتب تؤدي ما فيها ولكن صدره !!» [4]، وهناك رواية أخرى تؤكد المشافهة، وهي ما قاله القفطي عن محمد بن القاسم الأنباري: «كان يحفظ فيما ذكره ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب»[5].

---

[1]- ابن الأنبا ري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 78.

[2]- المرجع نفسه، ص: 59.

[3]- ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 23.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الأول

الاحتجاج في النحو العربي

تمهيد:

لقد تَمَّ الحديث عن جمع اللغة والأسباب الباعثة لذلك، في ظل الاهتمام بالقرآن الكريم دستور العرب، وفي ضوء الخوف على سلامة اللغة وصونها من اللحن والفساد الذي بدأ يتسرب إليها بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس بعد اتساع دائرة الفتوح الإسلامية، ودخول غير العرب إلى الإسلام، وسعي هؤلاء إلى الحديث باللغة العربية مع عدم تمكنهم منها.

من هذا المنطلق كانت بداية انطلاق الدِّراسات اللغويِّة والنَّحويِّة، ولكن هذه الدِّراسات لم تكن عشوائية على غير هدى؛ لأن حرص علماء العربية عليها بوصفها لغة القرآن أولاً، ولغة آبائهم وأجدادهم ثانيا، فضلا عن منهجيتهم في البحث والتقصي من خلال اطلاعهم على علوم المنطق والكلام، كل ذلك جعل تناولهم للدراسات اللغوية تتَّسم بالتَّنظيم والدِّقة وتحري سلامة اللغة وصونها من الفساد، وإن كان ذلك قد أدى في بعض الأحيان إلى التشدد و التحجر إزاء بعض القضايا اللغوية.

وقد اعتمدت هذه الدراسات اللغوية منذ نشأتها وفي أثناء تطورها وازدهارها على مجموعة من القواعد العلمية والأسس التاريخية والمقومات الاجتماعية، استقوا منها منهجهم في البحث اللغويِّ.

وكان القياس أحد أهم الركائز في جمع اللغة وضبطها وتقعيدها، في حين شكَّل التَّعليل عنصراً فعَّالا في تفسير الظواهر اللغويَّة، وتحليل التَّراكيب والأنماط اللغويَّة. وبين هذا وذاك كان **الاحتجاج بالشواهد اللغوية والنحوية** القاعدة التي ينطلق منها اللغوي والنحوي في أي دراسة يسعى إليها في رحاب اللغة؛ فالاحتجاج بالشواهد اللغوية يُمثِّل في حقيقته بوابة لابد لدارس اللغة المرور خلالها نحو الخوض في أعماق اللغة وتحليل عناصرها ووضع قواعدها وأركانها.

أولا :الاستشهاد

1- تعريف الاستشهاد:

1.1- لغة:

لكلمة الشاهد في اللغة العربية معنيان رئيسيان:

الشاهد ويجمع على شواهد بمعنى الدليل، والشاهد ويجمع على شُهُود وأَشْهَاد وشُهَدَاء بمعنى من يؤدي الشَّهادة أمام القاضي ونحوه [1].

- جاء في لسان العرب لابن منظور: «الشَّاهِدُ العالم الذي يبيِّن ما عَلِمه، شَهِدَ شَهَادَةً، ومنه قوله تعالى:﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[2]...وشَهِدَ الشَّاهِدُ عند الحاكم أي بيَّن ما يَعلمه وأظهره...﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3]. فقال: كل ما كان شهد الله فإنه بمعنى علم الله...» [4].

- وورد في الصِّحاح حول مادة (شَهِدَ) ما يلي:« الشهادة: خبر قاطع. تقول منه: شَهد الرجل على كذا... والمُشاهدة: المعاينة، وشَهِدَهُ شهوداً، أي حَضَره فهو شاهد. وقوم شُهُود أي حضور... وأشهدني إملاكَهُ أي أحضرني...وشهود الناقة: آثار موضع مَنْتَجِها من دمٍ أو سَلاً»[5].

- وفي المعجم الوسيط، الشاهد: «هو من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل»[6].

---

[1] - علي القاسمي، معجم الاستشهادات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:01، 2001م، ص: 19.

[2]- المائدة/ 106.

[3]- آل عمران/ 18.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصه وعلق حواشيه : خالد رشيد القاضي، دار صبح إديسوفت، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ج7، ص: 201، 202، مادة (ش،ه،د).

[5]- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م، ج2، ص 494، مادة (ش،ه،د).

[6]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004م، ص: 467، مادة (ش،ه،د).

يبدو أنَّ خيطا واحداً ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها؛ وهو كون الشاهد أثراً دالاً على حقيقة الشيء أو وجوده، وهذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد اللغوي في اصطلاح اللغويين النحاة.

2.1 –اصطلاحاً:

الشاهد في الاصطلاح اللغوي: «هو جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة... وتقوم دليلا على استخدام العرب لفظا لمعناه أو نسقا في نظم أو كلام»[1].

أوهو بعبارة أخرى: «ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهدَ بصحةِ نسبةِ اللفظ أو صيغةٍ أو عبارةٍ أو دلالةٍ إلى العربية»[2].

وعليه يمكن القول أنَّ الشاهد: قول عربيٌّ شعراً أو نثراً قيل فيعصر الاحتجاج يورد للاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة لغوية.

وأما الاستشهاد في اصطلاح اللغويين والنحاة: «هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر»[3].

أوهو:«الاحتجاج للرأي أوالمذهب؛ أي أن يأتي النَّحويُّ بما يقوله بشاهد شعريٍّ أو نثريٍّ من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه»[4].

فالاستشهاد هو طلب الإتيان بالدليل على صحة القاعدة النحوية ومنه قولهم: استشهدوا بكذا، وهذا لا يستشهد بشعره.

---

[1]– ينظر: يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد: 06، 1992 م، ص: 265.

[2]– ينظر: محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص: 51.

[3]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 86.

[4]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985م، ص: 119.

2-أهمية الشاهد:

للشواهد في العربية أهمية بالغة وملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها؛ لأنَّ ذلك سيترتب عليه فساد في الأحكام الدينية واللغوية. والشاهد جانب مهم من جوانب النحو حتى قيل أنَّ الشاهد في علم النحو هو النحو. وكانت قيمة العالِم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره إياها عند الحاجة. وكان هذا شأن العلماء البصريين، فقد كانوا يستكثرون منها ويحفظونها ويأتون بها عند حاجتها ومناسبتها قال الأصمعي: «سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني فيها بألف حجة»[1]، فقد كانوا يولون الشواهد اهتماما بالغا، وكان من بينهم حفظة الكثير من الشواهد كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والخليل الذي دفعه اهتمامه بالشواهد إلى تأليف كتاب خاص بها وهو كتاب[الشواهد] [2]، وسيبويه الذي اهتم بالشواهد وأولاها اهتماما كبيراً، وكذلك كان الكوفيون-بوجه خاص- يعنون عناية فائقة بالشواهد وكان من بينهم الكسائي والفرّاء وثعلب حفظة لهذه الشواهد.

3-محاسن الاستشهاد:

للشواهد الجيِدة فوائد أساسية ثلاث:[3]

أولها: أنَّ المتكلم يقدِّمُ في الشاهد الحجة التي يدعم بها رأيه، بحيث يكون السامع أو القارئ أكثر استعداداً لقبوله إما لإيمانه بصاحب الشاهد، أو بتعظيمه إياه.

ثانيها: أنَّ الشَّاهد يساعد على شرح فكرة الكاتب ويجعلها أكثر وضوحاً ويزوده بحجة قوية و يدعمه بحكم معترف بمتانته، ويسلحه برأي مقرّ بصوابه.

ثالثها: أنَّ المستشهد بالكلام يَنْسِبُ الأفكارَ التي يطرحها إلى مصادرها ويعزوها إلى منابعها، وبالتالي يُقدِّمُ البرهانَ على أمانته وصدقه ويعطي الدليل على تواضعه وأدبه.

---

[1]-أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان ، 1970م، المجلد: 03، ص 466.

[2]- ينظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ج1، ص: 381.

[3]- ينظر: علي القاسمي، معجم الاستشهادات، ص: 25.

4-أغراض الشواهد:

لم يقتصر استخدام الشواهد على الأدباء والكتَّاب، وإنَّما استخدمها كذلك المعجميون والنَّحويون والبلاغيون والأصوليون وغيرهم. وإذا كان استخدام الشواهد قد تمَّ تحقيقا لأغراض مختلفة ووصولا إلى غايات متباينة فإنَّ طريقة استخدام الشواهد كانت واحدة تقريبا فالمتكلم أو الكاتب يُدلي برأيٍّ أو يستنبط مبدأ أو يقرِّر قاعدة ثم يأتي بدليل (أي شاهد) من القرآن أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر أو النثر العربي بصورة عامة.

ويمكن حصر الأغراض الرئيسة التي استخدمت من أجلها الشواهد فيما يلي:[1]

1.4-الشَّواهد المعجميَّة:

لقد استخدم المعجميون العرب الشواهد لغرضين أساسيين؛ لإعطاء الدليل أنَّ اللفظ موضوع البحث مستعمل في لغة العرب أو في لهجة من لهجات القبائل العربيَّة على الرغم مما يبدو من غرابته للقارئ، فهو ليس من أوهام المعجميِّ أو وَضعِه وإنَّما هو من لغة العرب أنفسهم. أمَّا الغرض الثَّانيُّ لإعطاء الدليل على معنى اللفظ موضوع البحث أو على أحد معانيه؛ لأنَّ معنى اللفظ كما هو معلوم قد يتغير بحسب السِّياق الذي يرد فيه.

2.4-الشَّواهد النَّحويَّة:

نظر النُّحاة إلى كلام العرب واستخلصوا القواعد التي يسير عليها وأَدرَجوها في مصنفاتهم ولهذا فإنَّهم اتبعوا كلَّ قاعدة بشاهد من القرآن الكريم أو الحديث النَّبويِّ أومن كلام العرب شعره و نثره .

3.4-الشَّواهد البلاغيَّة:

استخدم أصحاب البلاغة الشواهد لإعطاء الأمثلة على الموضوعات التي كانوا يجمعونها تحت البلاغة كالمعاني والبيان والبديع.

[1]- ينظر: علي القاسمي، معجم الاستشهادات، ص:19-21.

4.4– الشَّواهد الفقهيَّة:

اعتمد الأصوليون على أدلَّةٍ من أجل استنباط الأحكام الشَّرعيَّة؛ والأدلة الفقهيَّة هي الشواهد المقتبسة من القرآن والحديثِ النبوي، وقد يستخدم الأصوليون كثيرا من الشواهد المستمدة من شعر العرب و نثرهم للتدليل على معاني ألفاظ القرآن والحديث النبوي.

5.4– الشَّواهد المتعددة الأغراض:

من الممكن أن يأتيَ البيت من الشعر شاهداً على أكثر من موضوع من موضوعات الشواهد السابقة، فيكون شاهداً نحويًّا ولغويًّا، وبلاغيًّا، وفقهيًّا في آنٍ واحدٍ، أو يشترك الشاهد في أكثر من موضوع من الموضوعات السابقة. ومثال هذا النوع من الشواهد، بيت الشعر القائل:

بَنُونا بَنُوا أبنائِنا وبَناتِنا بَنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ

فالنُّحاة يستشهدون به على جواز تقديم الخبر. وعلماء البلاغة يستشهدون به مثالاً على التَّشبيه، أمَّا الفقهاء فيستشهدون به في باب الوصيَّة .

ثانيًا: الاحتجاج

1-تعريف الاحتجاج:

1.1- لغة:

جاء في اللسان في مادة (حَجَجَ): «والحَجُّ القصدُ. حجَّ إلينا فُلانٌ أي قدِمَ، وحَجَّه يحُجُّه حَجًّا : قَصدَه وحَجَجْتُ فلانًا واعتَمدْتُه أي قصدته... ويقال حاجَجْتُه أُحاجُّه حِجَاجًا ومُحاجَّةً حتّى حَجَجْتُه أي غَلَبْتُه بالحُججِ التي أدْلَيتُ بها...وجمعُ الحُجَّة: حُجَجُ وحِجاجُ، وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجًا: نازعَهُ الحُجَّة، وحَجَّهُ يَحُجُّه حَجًّا غلبهُ على حُجَّتِه...واحتَجَّ بالشَّيءِ اتخذه حُجَّه...» [1].

- وفي التَّعريفات للشريف الجرجاني (ت816هـ):«الحجة ما دلَّ به على صحة الدعوة. وقيل الحجة والدليل واحد»[2].

- جاء في المعجم الوسيط: «الحجة الدليل والبرهان»[3].

2.1- اصطلاحا :

وفي اصطلاح النَّحويين:

يعرفه سعيد الأفغاني على أنَّه: «إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقليٍّ صحيح سنده إلى عربيٍّ فصيح سليم السليقة»[4].

أو هو: «الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنَّحو وهو يرادف في هذا الاستشهاد ويقابله التَّمثيل»[5].

وبعبارة أخرى: «هو الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعراً ونثراً»[6].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص: 47-49 ، مادة (حَ،جَ،جَ).

[2]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر، 1413هـ، ص: 73.

[3]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص: 157، مادة (ح،جَّ).

[4]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م، ص: 06

[5]-محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص:61 .

[6]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 86

ويمكن أن يكون نظير الاحتجاج: الجدل والمجادلة وهو قول يقصد به إقامة الحجة فيما اختلف فيه اعتقاد المتجادلين، قال تعالى﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا.﴾ [1].

ومن هنا كان على النَّحويِّ الذي يُريد إثبات قاعدته أن يأتيَ بشاهدٍ أو حجةٍ لتكون دليلا ساطعاً، وبرهاناً صادقاً، وخبراً قاطعاً على صحة القاعدة[2].

2- أغراض الاحتجاج:

للاحتجاج اللغوي غرضان:

الأوَّل: لفظيٌّ، وذلك لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب وما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنَّحو والتَّصريف.

الثَّاني: معنويٌّ، ويتعلَّق بإثبات معنى الكلمة، أو معانيها، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

وقد شدَّد علماء اللغة والنَّحو في شروط قبول الشَّاهِد اللغويِّ للغرض الأوَّل من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والصَّرف والنَّحو إلا بالقرآن الكريم، وبكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحدَّدوا ذلك ضمن عصرٍ معين وقبائل معينة تقع ضمن دائرة الاحتجاج. أمَّا الغرض الثاني من الاحتجاج اللغويِّ، فيعتمد فيه على: القرآن، الحديث الشريف، كلام العرب[3]. وجوَّزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وغيرهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج، فقد احتج المبرد بشعر أبي تمام (ت 231هـ)، واحتج ابن جني بشعر المتنبي (ت 354هـ)، كما استشهد الزمخشري بشعر المتنبي والبحتري(ت 254هـ) وأبي نواس (ت198هـ) وأبي العلاء المعري (ت449 هـ) [4].

---

[1]- النحل/ 111.

[2]- أبو الفرج قدامه بن جعفر، نقد النثر أو كتاب البيان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1980م، ص: 177.

[3]- محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد الثاني، السنة الثالثة عشرة، خريف وشتاء، 1431هـ، ص: 98.

[4]- ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1979م ،ج1، ص: 5.

3-الاستخدام النَّحويُّ لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج:

يبدو لأوَّل وهلة أنَّ هذين المصطلحين (الاستشهاد والاحتجاج) متساويان في المعنى والاستعمال؛ حيث يتساوى كلٌّ من الاستشهاد والاحتجاج في أنَّهما يدلان على سَوْقِ ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي[1]. كما قال عنه الأفغاني سابقا: «يراد بالاحتجاج إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[2]. إلا أنَّ هناك فرق بين هذين المصطلحين وهو مَزيد عموم للاحتجاج؛ فهو مشتق من "الحُجة" ومعناه الإتيان بحجة. أمَّا الاستشهاد فهو مشتق من "الشاهد" ومعناه الإتيان بشاهد، و"الحجة" أعمُ؛ لأنَّ فيها إضافة الغلبة والبرهان.

ولذلك فإنَّ استعمال مصطلح الاحتجاج قد يغلب في بعض المصنَّفات النَّحويَّة لأنَّه يُستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التَّفوق ونصرة الرَّأي. فنجده كثيراً ما يُستخدم في الكتب النَّحويَّة المخصصة للنقاش والجدل حول المسائل الخلافيَّة في النَّحو ككتاب: "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين**" لابن الأنباري، وكتاب: "**المسائل الخلافيَّة في النَّحو**" لأبي البقاء العكبري. وغالبا ما يكون استعماله في كتب المطولات للمتأخرين في المواقف التي يتنازع الرأي فيها طرفان أو أكثر.

كما يغلب استخدام مصطلح الاحتجاج في مواضع الدلالة على فصاحة عربيٍّ أو هجنته فيقال عنه مثلا "يحتج به" أو "علماء اللغة يجعلونه حجة" أو "هذا الشاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره" ، يلاحظ كثيراً هذا الاستخدام في كتاب الأغاني للأصفهاني في الأسانيد التي تُساق عن توثيق الشعراء وتضعيفهم وأيضا في كتاب الموشح فيما ساقه المرزباني عن آراء العلماء في الشعراء [3].

---

[1]- ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 86.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 06.

[3]- ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 86-87.

ثالثا: مصادر الاحتجاج اللغويِّ:

الاحتجاج في اللغة يكون بما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه–صلى الله عليه و سلم– و كلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر [1].

1–القرآن الكريم:

القرآن الكريم؛ كلام الله المنزل على سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– بوساطة الوحي جبريل المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس. يقول الآمدي في كتابه الأحكام في أصول الأحكام: «أمَّا حقيقة الكتاب؛ فقد قيل فيه هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواتراً» [2].

فالمراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف، وهو غير القراءات، يقول الزركشي في البرهان: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد–صلى الله عليه و سلم– للبيان والإعجاز. والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما...» [3].

ويعدُّ القرآن الكريم مصدراً مهما من المصادر التي اعتمدها النُّحاة في وضع قواعدهم واستخراج الأدلة؛ وذلك لأنَّه أفصح كلام على الإطلاق والمعجزة الخالدة بلا نزاع أو شقاق، وتعدُ نصوصه أوثق النُّصوص، وأكثرها صحة وسلامة؛ حيث لم يتوفر لنصٍّ آخر ما توفر للنَّصِّ القرآنيِّ من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها مشافهة عن القراء الموثوق بهم. فهو النّصُّ العربيُّ الصَّحيح المجمع على تلاوته وتواتره فلم تعتنِ أمة بنصٍّ عناية المسلمين بنصِّ قُرآنهم، ولذلك كان المنهل الأوَّل، وعليه الاعتماد

---

[1]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأ وعلق عليه، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 2006م، ص: 74.

[2]– علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه، طبعه وصححه : عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003م، ج1، ص: 215.

[3]– بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وآخرون، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1990م ،ج1، ص: 318.

والمعول في استنباط الأحكام اللغوية[1]، يقول البغدادي صاحب الخزانة: «فكلامه–عز اسمه– أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بتواتره وشاذه»[2].

فلا خلاف في جواز الاحتجاج بنصوص القرآن الكريم في تقرير الأحكام النَّحويَّة، ولكنَّ النُّحاة المتأخرين اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته، كما ذكر السيوطي في الاقتراح بجواز الاحتجاج بهذه القراءات فيقول: «أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذة في العربيَّة إذ لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته، يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ، ويأبى»[3].

ثم أضاف السيوطي: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلاف بين النُّحاة... ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفرَحُوا﴾[4]، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنحمِل خطاياكم﴾ [5]، واحتج على صحة قول من قال: إنَّ "لفظ الجلالة" (الله) أصل (لاهُ)، بما قرئ شاذا: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ لاه وَفِي الأَرضِ لاه﴾ [6]»[7].

وعلى هذا فالقرآن الكريم حجة، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة، فالقراءات القرآنية التي ضبطها العلماء مروية عن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وهم ممن يحتج بكلامهم كأبي عمرو بن العلاء(ت154هـ) والكسائي(ت189هـ)،ويعقوب الحضرمي(ت205هـ)،والقراءة الشّاذة

---

[1]– ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو،ص: 28.

[2]– البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 09.

[3]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 75–76.

[4]– يونس/ 58.

[5]– العنكبوت/12.

[6]– الزخرف/84.

[7]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 76–78.

لا يقدحُ في الاحتجاج بها في اللغة فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها[1].

1.1-موقف علماء اللغة والنحو من القرآن الكريم وقراءاته في الاستشهاد:

من الحقائق المسلَّمة بها أنَّ القرآن الكريم نزل أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغتهم، ولم يكلف أحد منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى للمشقة. يقول ابن الجزري في **كتابه النشر في القراءات العشر**: «فأمَّا سبب وروده على سبعة أحرف فالتَّخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها...حيث أتاه جبريل فقال له: إنَّ الله يأمرك أن تُقرِئ أمتك القرآن على حرف، فقال-صلى الله عليه وسلم- أسأل الله معافاته ومعونته إنَّ أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يُردِّد المسألةَ حتى بلغ سبعة أحرف»[2].

ويقول ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه -صلى الله عليه و سلم- أن يُقرئ كلَّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد(حتى حين) لأنَّه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ تِعلمون، تِعلم و(تَسْوَدُّ وُجوهُ) و(أَلَمْ اعْهَد إليكم) والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز والآخر يقرأ ﴿وإذا قيل لهم﴾[3]، ﴿وغُيِضَ الماء﴾ [4]، بإشمام الضم مع الكسر، و﴿هذه بِضَاعَتُنا رُدت إلينا﴾ [5]، بإشمام الكسر مع الضَّم و﴿مالَك لا تأْمَنا﴾ [6]بإشمام الضَّم مع الإدغام ، وهذا ما لا يُطوعُ به كلَّ لسان ولو أنَّ كلَّ فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتدَّ ذلك عليه وعظمت المحنة فيه»[7].

---

[1]- ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 28-29.

[2]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، صحَّحه وراجعه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دت، ج1، ص 22.

[3]- البقرة/ 11.

[4]- هود/ 44.

[5]- يوسف/ 65.

[6]- يوسف /11.

[7]- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1973، ص: 39.

ولما كان من إعجاز القرآن أنَّه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم-كانت نقطة الارتكاز في البحث في قضية الاستشهاد إنَّما تنطلق من القراءات التي نزل بها، وهنا اختلفت وجهات نظر علماء اللغة والنَّحو حول هذه القراءات فمنهم من فعل دون تحفظ يذكر كالكوفيين فكان موقفهم من القراءات القرآنية معتمدا على التَّوسع، فأخذوا بها وتحرجوا من مخالفتها، منطلقين في ذلك من أسسهم المنهجيَّة في دراسة اللغة بصفة عامة، فهم يُرجِحون السَّماع والرواية حين يصطدمان بالقاعدة المقيسة، لذا كان إتباع القراءة مبنياً على أساس منهجيٍّ[1].وهذا ما صرَّح به الفراء بقوله: «إتباع المصحف إذا وجدتُ له وجها من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ:﴿إنَّ هذين لسَاحِران﴾[2]، ولست اجترئ على ذلك، وقرأ: ﴿فاصّدق وأكون﴾[3]، فزاد واو في الكتاب، ولست أستحب ذلك»[4].

ويمثِّل موقف الفراء هذا موقف الكوفيين، كما أنَّه ينسجم مع موقف القراء أنفسهم يقول ابن الجزري: «كلُّ قراءة وافقت العربيَّةَ ووافقت أحدَ المصاحف العثمانيَّة ولو احتمالا، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحلُّ إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على النَّاس قبولُها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبلين ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثَّلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم»[5].

وعلى الطرف الآخر كان نحاة البصرة أكثر تشدداً وصرامة في التَّعاطي مع الاستشهاد بالقرآن والتَّعامل مع القراءات فنحن نعلم مدى تشدد البصريين في قياسهم وتضيقهم النطاق على ما يعتمدون عليه من نصوص، الأمر الذي جعلهم يخضعون القراءات القرآنية إلى قواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه، واحتجوا به، وما

---

[1]- ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص: 349.

[2]- طه/ 63.

[3]- المنافقون/10.

[4]- أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ت، ص: 18.

[5]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص:09.

خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ[1]، وبناءً على ذلك ردوا قسماً من القراءات ولو كانت متواترة وضعَّفوها وشذَّذُوها، فهم مثلا: ردّوا قراءة عاصم:﴿وَ قِيل من راق﴾[2]، بيان النون مِنْ (مَنْ) وقالوا أنَّ ذلك معيب في الإعراب معيف في الإسماع[3].

– وردوا قراءة الأعمش ﴿وما هم بضاريّ به من أحد﴾[4]، قال ابن جني هذا من أبعد الشاذ[5].

وكان سيبويه يأخذ أحيانا بقراءة الجمهور، حين يرى أنَّها توافق كلام العرب. فإن وجد قراءة تخالف قراءة الجمهور ذكرها ولا يعرض لها، ومثله ما فعل البصريون فدعا ذلك شوقي ضيف إلى أن يقول: «وتَوَقَّف نفرُ منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تُطرد مع قواعدهم بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها»[6].

والذين ينبغي أن يتقرر هنا؛ أنَّ الموقف الأخير للغويين والنُّحاة استوى على الاحتجاج بالقراءات ولو كانت شاذة يقول السيوطي: «وقد ردَّ المتأخرون (يعني من اللغويين والنُّحاة) ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم (يعني على القراء) ذلك (يعني القراءات التي شذَّذَهَا اللغويون والنحاة) بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلا به»[7].

---

[1]– ينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد ، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1971م ، ص: 40.

[2]– القيامة/ 27.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ص: 94.

[4]– البقرة/ 102.

[5]– أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، 1994م، ج1، ص: 103.

[6]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ، ط7، د ت ، ص 19.

[7]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 80.

2.1-آراء بعض الباحثين على موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

للباحثين المحدثين ملاحظاتهم على موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة فسعيد الأفغاني يقف موقف المنتقد للعلماء الأوائل بسبب قلة استشهادهم بالقراءات وخلافهم حولها، وفي الوقت نفسه يدعم الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال قراءاته الصحيحة المتواترة بل وحتى الشاذة منها على اعتبار أنَّ الأولى توافر فيها من الشروط ما يمنع الشك فيها، في حين أنَّ الثانية رغم الاختلاف في بعض شروط روايتها إلا أنها رويت عن أناس توفرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامته. ويرى الأفغاني أنَّ هذه القراءات على اختلافها فهي (على كل حالٍ أقوى سنداً وأصح نقلا من كلِّ ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن)[1].ويتابع قوله بأنَّ: «المنهج السليم أنَّ يمعن النُّحاة في القراءات الصحيحة فما خالف منها قواعدهم صحَّحوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها فذلك أعود على النحو بالخير أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس »[2].

ومن الأمثلة التي تؤيد رأي الأفغاني وتثبت وجوب إعادة نظر النحاة فيما قعدوا من قواعد ووضعوا من مقاييس:

- زعم النحاة أن العرب استغنت عن ماضي (يدعُ) ومصدرها ، بماضي (ترك) ومصدرها، فلم يرداَ في فصيح كلامها وأتى بها ابن جني شاهداً لضرب خاص من الكلام فقال: «فإن كان الشيء شاذا في السماع مطرد في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من(وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو أن (لا) تستعمل نضيرهما. نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما،

فأما قول أبي الأسود:

ليتَ شِعري عَن خَليلي مَا الذِي غَاله في الحُب حتَّى وَدعه.

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 29.

[2]- المرجع نفسه، ص: 32.

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم:﴿ما ودعك ربك وما قلى[1]﴾»[2].

فهم من أقوالهم هذه متهافتون خارجون عن أصولهم التي أصَّلوها هم أنفسهم.

– ومن جهة أخرى حاول بعض الباحثين تفسير قلة استشهاد النحاة بالقرآن الكريم واختلافهم حول هذا الاستشهاد وعزوا ذلك إلى **التحرز الديني**، فذهب "محمد عيد "في كتابه "**الاستشهاد والاحتجاج باللغة**" إلى ذلك حين قال: «إنَّ الذي يفسر كلَّ ذلك سبب واحد هو التحرز الديني، ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذين تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حُجيته، ثم يعلن هذا في آرائه أمام أحد»[3]، ويتابع" محمد عيد" قوله في سبب التحرز الديني: «وذلك أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي كما هو واضح في كتب النحو والنص القرآني لا يتحمل ذلك ولا يطيقه»[4].

والرد على "محمد عيد" يتمثل في أنَّ النحاة البصريين القدماء معظمهم من القرَّاء فكيف يكون القارئ غير عالِم بالآيات ومؤداها؟، فهو عالم القرآن فمن أين يأتيه التحرز الديني؟ ولا نستطيع أن نتصور أن القارئ عدل عن الاستشهاد بالقرآن إلى الاستشهاد بالشعر وغيره وهو قارئ وليس رواية للشعر.

وإنما الذي يفسر سبب الحيد في بعض الأحيان عن الاستشهاد بالقراءات، وانصراف النحاة عن القرآن الكريم–في رأيي– إنَّما كان لكثرة الشعر وسرعة تناوله وحفظه بوصفه ديوان العرب وديدنهم، مما أثر في زيادة نسبة الاستشهاد بالشعر على نسبة الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتب النحو، والدليل على ذلك أن نسبة الآيات القرآنية في كتاب سيبويه إلى آيات القرآن الكريم ككل، ونسبة الشعر في كتابه إلى نسبة الشعر الجاهلي والإسلامي تكون نسبة الآيات إلى الشعر أكثر. وهذا يؤكد ما من انصراف مطلق عن الاستشهاد بالقرآن فهذا

---

[1]– الضحى/ 03.

[2]– ابن جني، الخصائص، ص: 99.

[3]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص:106.

[4]– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

سيبويه يستشهد بنحو(373) شاهداً قرآنياً، وهذا أبو العباس المبرد من بعده يستشهد بما يربو عن(500) شاهداً قرآنيا[1].

2-الحديث النبوي الشريف:

إذا أطلق لفظ (الحديث) أريد به ما أضيف إلى النبي-صلى الله عليه و سلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية[2].

وقد بيَّن "محمد الحضر حسين" المقصود به بقوله:« يتبين لي أنَّ كتب الحديث تشتمل على أقواله -صلى الله عليه و سلم- وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله -صلى الله عليه و سلم- أو أقوال الصحابة أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويٍّ أو قاعدة نحويَّة»[3].

فالمراد بالحديث إذاً: أقوال النبي -صلى الله عليه وسلم- وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، أو قوال بعض التابعين ومتى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه و سلم- من حجة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية.

والحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر الاستشهاد بعد كلام الله تعالى وقد كان من الواجب أن يُعدَّ بعد القرآن في منزلة الاستشهاد به[4]، فنصوص الحديث قد ظفرت

---

[1]- ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، ج1، ص: 95.

[2]- محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988 م، ص: 21-22.

[3]- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط2، 1960 م، ص: 166-167.

[4]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 61.

بتوثيق لم يتح مثله لنصوص الشعر والنثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية مما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى، لتأخذ موضعها من الأدلة، إذْ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا بعد القرآن الكريم[1]، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى منه[2]. ولكنَّ كثيراً من أئمة النحو متقدمين ومتأخرين لم يعتد بالحديث الشريف أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد، وتُقرر به الأحكام، حتى إن وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من القرآن، أو كلام العرب، دون أن يكون مقصوداً إليه في الاستشهاد والاحتجاج أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي.

وقد تباينت مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فذهبوا في الاستشهاد به ثلاثة مذاهب، هي:

1-مذهب المانعين مطلقا:

ذهب جماعة من النُّحاة إلى أنَّ الحديث لا يستشهد به في اللغة، أي لا يستند إليه في إثبات ألفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها[3]؛ وذلك لأنَّ علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى؛ ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من ألفاظ النبي عليه السلام، وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عربا بالطبع ذلك لأنَّ معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة[4]، ومن أعلام هذه الجماعة أبو الحسن علي بن محمد الاشبيلي المعروف بابن الضائع(680هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (745هـ)[5]، يقول أبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل": «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك-سيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح النقل عن

---

[1]- عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1 ، 1996م ، ص72.

[2]- محمد فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م، ص: 99.

[3]- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 168.

[4]- ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،1981م، ص: 21.

[5]- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص:169.

العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة بكلام النبي –صلى الله عليه وسلم–، لأنه أفصح العرب»[1].

وأما أبو حيان الأندلسيِّ فقد ردَّد الحجج نفسها التي ردَّدَها أبو الحسن بن الضائع فقد قال في شرح "التسهيل": «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول – صلى الله عليه و سلم–، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما؛ أن الرواة جوزا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه –صلى الله عليه وسلم– لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو: ما روي من قوله: (زوَّجتكها بما معك من القرآن)، (ملّكتكها بما معك من القرآن)،(خُذها بما معك من القرآن)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة فتعلم يقينا أنه–صلى الله عليه وسلم– لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها إذ لا يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواة بالمرادف و لم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيداً جداً لاسيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع لحن كثيرٌ فيما روي؛ لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير العرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب»[2].

لقد عاب أبو حيان على ابن مالك استشهاده بالحديث النبوي الشريف وتوسُّعه في ذلك؛ وذلك بقوله: «قد أكثر المصنِف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأوليين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب– كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من الأئمة الكوفيين–لم يفعلوا ذلك وتبعهم على

[1]– البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ص: 10

[2]–المرجع نفسه، ص: 10–11.

ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[1].

وأبو حيان في هذا الرأي يخالف أستاذه ابن الضائع. ويعدُ ابن مالك أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجا بالحديث وإكثاراً منه. في حين أنَّ أستاذه ابن الضائع يُعدُّ ابن خروف –وهو متقدم على ابن مالك بأكثر من نصف قرن– هو الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث وأنه لم يستطع أن يحدِّد الغرض من إكثار ابن خروف من الاحتجاج به، أكان للاستظهار والتبرك به فقط وهذا لا بأس به عند ابن الضائع، أم كان لبناء قواعد جديدة عليه نحوية أو صرفية يستدرك بها على ما تقدمه من هذين العلمين، ولم يكن ابن الضائع يجيز ذلك، وكان يراه عملا غير حسن–كما يبدو– لأنَّ الأساليب الواردة في الحديث أساليب جديدة لم ترد في آيات الكتاب العزيز ولا في كلام العرب المحتج به، واستدراك قواعد جديدة مبنية على الحديث على النحاة المتقدمين لا يجوز لأنَّ الحديث في نظر ابن الضائع مروي بالمعنى، وقد صرَّح العلماء بجواز ذلك فيه وما روى بمعناه ولم ينقل فيه لفظ الرسول الكريم–عليه الصلاة والسلام– كما نطق به، لا يصحُّ أن يُعدَّ حجةً في الدِّراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ وبِنْيته"[2].

وقد سار السيوطي على نهج أبي حيان في رفضه الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنَّ معظم الأحاديث رويت بالمعنى، وأجاز الأحاديث التي تثبت روايتها باللفظ وذلك جليٌّ في قوله: «وأمَّا كلامُه– صلى الله عليه و سلم– فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ؛ وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا؛ فإنَّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تَدَاوَلتْها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فروَوا بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقّصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثمَّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث»[3].

---

[1]– البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 10.

[2]– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 18.

[3]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 89.

وخلاصة القول بالنسبة لرأي هذه الجماعة هو رفضها المطلق للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف للأسباب التالية:

1- أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى.

2- أنّه وقع كثير من اللحن فيها.

3- أنَّ أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين لم يفعلوا ذلك حيث يقول البغدادي: «ومن الأسباب التي من أجلها رفض ابن الضائع وأبو حيان الاستشهاد بالحديث أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه»[1].

2-مذهب المجوزين مطلقا:

أجاز أصحاب هذا المذهب الاحتجاج بالحديث في اللغة، وعدّوه من الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد، ومن عُرف بهذا المذهب: محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت672هـ)، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت761هـ) ومن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني (ت828هـ) في شرحه لكافية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية. وعُد من أصحاب هذا المذهب كذلك الجوهري، وابن سيدة، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي. حتى قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسالة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك جلال الدين السيوطي[2].

لقد كان ابن مالك أبرز المستشهدين بالحديث النبوي الشريف، فقد بنى عليه كثيراً من القواعد التي كانت مرفوضة عند النحاة السابقين، كما أكثر ابن هشام في الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد ابن مالك. وكان البغدادي من المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي مطلقا، وكان البدر الدماميني المدافع عن رأي هؤلاء والمتابع لهم والمعلل لموقفهم هذا- فيما يراه هو، لا فيما قالوه هم، لأنهم لم يصرحوا بشيءٍ من ذلك في كتبهم النَّحويَّة التي بين أيدينا[3]. ويتضحُ ذلك من خلال ردِّه على ما ذكره أبو حيان و هو ردٌ مشهور ذكرته أكثر

---

[1]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص:09.

[2]- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 168.

[3]- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص : 22-23.

الكتب التي عرضت لهذه المسألة فقد نقل "البغدادي"(ت1093هـ) صاحب الخزانة، كلام "البدر الدماميني" في (شرح التسهيل) وهذا نصه:

«وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنّع (أبو حيان) عليه، وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأنَّ ذلك المحتج به لفظه –عليه الصلاة و السلام– حتى تقوم به الحجة وقد أجريت لبعض مشايخنا فصوَّب رأي (ابن مالك) فيما فعله بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غَلَبة الظن الذي هو مناطُ الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافى وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب الظن من هذا كله كأنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدح من صحة الاستدلال بها، ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما يدوّن ولا كتب، أما ما دون وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إنَّ هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس–فيما نعلم– فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيءٍ من كتاب مصنّف ويثبت فيه لفظاً آخر. وتدوين الأحاديث و الأخبار بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوِّغ الاحتجاج به وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال؛ ثم دُوّن ذلك المبدل على تقدير التبديل– ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجَّة في بابه–ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر، والله أعلم بالصواب»[1].

[1]– البغدادي، حزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 14–15.

بهذا دفع الدماميني رأي المانعين وأيدَّ رأي المجيزين، وقد أثنى البغدادي عليه فصدر رأيه هذا بقوله: «ولله دره فإنه قد أجاد في الرد»[1].

وقد تبع الدماميني في ذلك أبا الطيب المغربي الذي كان من أشدِّ المدافعين عنه، والمتحمسين به[2].

ومن الأدلة التي استندوا إليها في جواز الاستشهاد بالحديث ما يلي:[3]

1- الإجماع على أنه –صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب لهجة.

2-أنَّ الأحاديث أصحّ سندها مما نقل من أشعار العرب.

3- أنَّ الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، وأن أهل العلم قد تشددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، ولهذا الأصل غلبه الظن بأن الحديث مروي بلفظه وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية.

4- أنَّ القول بورود القصة الواحدة بعبارات مختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي- صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلام مرتين وأكثر بقصد البيان وإزالة الإبهام وقد ورد أنه –عليه الصلاة والسلام- كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات، وقد وضع البخاري باباً أسماه (باب ما أعاد الأحاديث ثلاثا ليفهم منه)[4].

إلا أنَّ أبا الطيب اللغوي حدَّد نوعاً من الأحاديث وهو المتواتر منها فقط والتي يصح الاحتجاج بها وتكون كالقرآن في الاحتجاج، وهذا فيه ردٌ ضمني على ابن مالك ومن تبعه في الاحتجاج بالحديث مطلقا دون تمييز بين أنواعه.[5]

ومما ردَّ المجيزون على المانعين قولهم:

أ-فأما المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن: احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج

1- المرجع نفسه، ص:14

2- ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 24.

3- ينظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 169-170.

4 - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 24-25.

5- المرجع نفسه، ص: 25

بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك راوٍ عربي بيّن (على وجوههم) و (على مناخرهم) اثبتوا شكله ودونوه مبالغة في التَّحري والدِّقة. هذا إلى أن كثيراً من الرواة كانوا صحابة وتابعين وقد دونوا الأحاديث في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب الحديث في حياة الرسول–صلى الله عليه وسلم–، وكذلك رُوي عن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز أنه كان يكتب إلى الآفاق أن: "انظروا ما كان من حديث رسول الله أو سنته فاكتبوه". ثم كان الزهري، وابن أبي عروبة والربيع بن صبيح ممن دونوا الحديث كتابة. ثم شاع التدوين في الطبقات التي تعد بعد هؤلاء، وهذا كافٍ في غلبة الظن بأنَّ الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظُ النبي نفسه، فان كان هناك إبدال لفظ بمرادفة فإنما أبدله عربيٌّ فصيح يُحتج به، وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فَنزرٌ يسير لا يقاس أبدا إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل وجاز عليهم أكثر الموضوع إذا كان واضعه قد أحسن المحاكاة[1].

هذا من حيث المتن. وأمَّا من حيث السند فقد عرف المجيزون والمانعون أنَّ ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحرٍ لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب[2].

ب– وأمَّا المانع الثَّانيُّ هو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية فهو شيء–إن وقع–قليل جداً لا يُبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه النَّاس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يُمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا أن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأنَّ بعض الناس يلحن فيه.[3]

جـ– و أمَّا ما ادّعاه أبو حيان من أنَّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود إذ إنَّ كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد

1– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 50–52

2– المرجع نفسه، ص: 52.

3– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:52.

بالحديث، وقد استدَّل بالحديث الشَّريف الصقليُّ والشريف الغرناطيُّ في شرحهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسألة، واستشهد بالحديث السِّيرافيُّ والصَّفارُ في شرحهما لكتاب سيبويه، وقال ابن الطيب :"بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام ابن حيان نفسه"[1].

3-مذهب المتوسطين:

وقد وقف هؤلاء موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشَّاطبيُّ(790هـ) الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفي أولا احتجاج النُّحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وأنه لم يجد من احتجَّ به قبله سوى ابن خروف[2].

ويقسِّم الشَّاطبيُّ الحديث النَّبويِّ إلى قسمين:[3]

أ- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

ب-قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر. والأمثال النَّبويَّة؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

وبذلك يكون الشَّاطبيُّ قد عارض المانعين في الاحتجاج بالحديث مطلقا، ورماهم بالتَّناقض وذلك بقوله: «لم نجد أحداً من النَّحويين استشهد بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبدلون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخَنَى، ويتركون الأحاديث الصَّحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظها، لما يُبنى عليه من النحو، و لو وقفت على اجتهادهم قضيت من العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات»[4].

1- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 177.

2- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 25.

3- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 12-13.

4- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 26.

ولكنَّه في الوقت نفسه عارض المجيزين في الاحتجاج بالحديث مطلقا دون تفرقة بين الأحاديث التي اعتنى ناقلوها بلفظها والتي اعتنى ناقلوها بمعناها دون لفظها وفي مقدمتهم ابن مالك وابن خروف، لأنَّهم لم يراعوا هذا التَّقسيمَ عند الاحتجاج به في ذلك يقول: «وابن مالك لم يفصل هذا التَّفصيل الضَّروريَّ الذي لابدَّ منه، وبَنَى الكلام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له سلف إلا ابن خروف؛ فإنَّه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أم هي لمجرد التمثيل؟ والحق أنَّ ابن مالك غيرُ مصيب في هذا، فكأنَّه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو نقل ضعيف»[1].

وقد استثمر رأيَّ الشَّاطبيِّ هذا "محمدُ خضر الحسين" بعد جولات له مع المجيزين و المانعين، وارتأى أن يستشهد –بلا خلاف– بأنواع من الأحاديث النَّبويَّة هي:[2]

أحدها: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته –عليه الصلاة والسلام– كقوله (حمى الوطيس) وقوله(مات حتف أنفه) وقوله (ألمُظلم ظلمات يوم القيامة) إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله(مأزورات غير مأجورات) وقوله (إنَّ الله لا يميل حتى تميلوا).

ثانيها: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يُروى شاهدا على أنَّه كان يخاطب كلَّ قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر هو أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإنَّ اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، فالمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس و عبد المالك بن جريج و الإمام الشافعي.

1- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 13.

2- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 177-178.

سادسها: ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

أمَّا مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدّمه "محمد الحضر حسين"، فقد وضع القرار الآتي:[1]

أ- أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ككتب الصحاح الستة فما قبلها.

ب- ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

1- الأحاديث المتواترة المشهورة.2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات. 3- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم. 4- كتب النبي-صلى الله عليه وسلم-. الأحاديث المروية لبيان أنه (ص) كان يخاطب كل قوم بلغتهم. 6- الأحاديث التي عُرِفَ من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين7 – الأحاديث المروية من طرق متعددة و ألفاظها واحدة.

وقد كان هذا القرار أكثر حرصا على ألا يُحتج إلا بالحديث الذي تثبت صحته، ويمنع كل تقولٍ فيه، لأنَّه راعى الأقوال المتباينة والمذاهب المختلفة، ودرس كلَّ الظروف التي أحاطت بالحديث وروايته وموقف النُّحاة على اختلافهم منه فلم يجز الاحتجاج إجازة مطلقة، إنَّما أجازه بناءً على هذه الشروط التي قد تَستدرك عليها شروط أخرى:

من هذا ما زاده عبد الرحمان السيد إلى هذه الأنواع التي قرَّرها المجمع، وهو نوعان من الأحاديث هي:[2]

أ- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وان اختلفت ألفاظها، فالثقة تُبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوبا إلى النبي-عليه السلام-

ب- الأحاديث التي يُطمأن إلى عدالة روايتها والتي يغيب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وإن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة.

1- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 417.

2- المرجع نفسه، ص: 418.

وعلَّل إضافته لهذين النوعين بقوله: «ذلك لأنَّ هذه الأحاديث إنَّما يُستدل بها على سلامة اللغة و صحة العبارة، وكلُّ هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض»[1].

وهذان النوعان اللذان أضافهما "عبد الرحمان السيد" إلى الأنواع التي قرر المجمع الاحتجاج بها مستخلصان من الأحاديث التي تكلم عليها "محمد الحضر حسين"، أوضحها بقوله: «أنَّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى من كتب الحديثة المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التَّصحيف غمزا لا مرد له، وشيّد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة في النَّحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته» [2].

1.2- موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

لقد تتابع المحدثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي فناقش "سعيد الأفغاني" هذه المسألة في كتابه "**في أصول النحو**" وانتهى بعد أن فنَّد حجج المانعين إلى القول: «لا أدري لِمَ تَرفَّع النحويون عمَّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشَّأن، والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال، فأصبح ربع اللغة به خصيبا بقدر ما صار ربع النحو جديبا»[3].إلى هذا نحْتُ "خديجة الحديثي" بعد أن عرضت لوجوه المسألة عند القدماء والمحدثين وانتهت إلى أنَّه: «يَصِحُّ الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها ربما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجا بلفظها لغرض أدبيٍّ و بلاغيٍّ مستخلصين منها القواعد»[4].

أما "محمود فجال" فقد خَصَّ هذا الجانب بكتابين رائعين "**الحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**"وناقش فيها آراء المانعين فقرة فقرة وأورد الأدلة القاطعة التي دفعته إلى القول:«إنني أجزم بضرورة الاستشهاد

1- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 418..

2- المرجع نفسه، ص: 419.

3- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 55.

4- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 427.

والاحتجاج بالحديث النبوي الثابت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وأنبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافتة وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقا»[1].

وأضاف: «وتَبَنِي فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقا نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد بالحديث باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربع النحو به خصيبا»[2].

3- كلام العرب:

كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنَّحو بعد القرآن والحديث النَّبوي الشَّريف، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغاتها من منثور ومنظوم قبل بعثته –صلى الله عليه وسلم– وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشوِّ اللحن[3].

–وقد اجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحاكمهم، على أنَّ قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله جلَّ ثناؤه اختارهم من بين جميع العرب، واصطفاهم. واختار منه نبيَّ الرَّحمة محمداً –صلى الله عليه و سلم–وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها، ورقَّة كلامها إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخير من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنَّك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل تِعلمون ونِعلم، وشِعير وبِعير[4].

ثم تأتي بعد قريش في الفصاحة تميم، وقيس، وأسد، وفي ذلك يقول أبو نصر الفارابي في أوَّل كتابه المُسَمَّى (بالألفاظ و الحروف) :«و الذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإنَّ هؤلاء هم الذين

1- محمود فجال، الحديث النبوي الشريف، ص: 314.

2- المرجع نفسه، ص:315.

3- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 77.

4- أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا، الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص:55-56.

عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليه اتكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[1].

ويحتج بالكلام العربي لغرضين: غرض لفظيٌّ يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وغرض معنويٌّ لا علاقة له باللفظ[2].

وقد اهتَّم علماء اللغة العربيَّة بالاستشهاد بالشِّعر على قضاياهم اللغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفية فالشِّعر ديوان أمجادهم وأحسابهم وسجل مفاخرهم ومآثرهم، ومنه تعلّمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى وغريب حديث نبيه الكريم، وحديث صحابته والتابعين وفي ذلك يقول ابن عباس: «إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب»[3].

ولذلك فإنَّ الشِّعر يأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي فصاحة وبلاغة وفي ذلك يقول ابن رشيق: «الشِّعر أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتُمتثل إرادته، لقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "إنَّ من الشِّعر لحكمة" ولقول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– "نعم ما تعلمته العربُ الأبياتُ من الشعر يُقَدِّمها الرجل أمام حاجته: فيستزل بها الكريم، ويستعطف بها اللئيم "، مع ما للشعر من عظيم المزية، وشرف الأبية، وعز الأنفَة، وسلطان القدرة»[4].

وما يدل على مكانته في الشَّواهد النَّحويَّة ما قاله الأندلسيُّ في شرح بديعة رفيقة ابن جابر: «علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنَّحو، والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأول لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم»[5].

1- جلال الدين السيوطي،المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه :محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة ،ط3، د ت، ج1 ، ص: 212.

2- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 16.

3- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص: 24.

4- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، سوريا،ط5، 1981م ، ج1، ص: 16.

5- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 05.

وقول ابن نباتة: «من فضل النظم أنَّ الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أنَّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحُجَّة والشعر هو الحُجَّة»[1].

فالاعتماد على الشِّعر عند النُّحاة أكثر من الاعتماد على النثر، ولعلَّ سبب ذلك يعود إلى شيوع حفظه، وانتشار تداوله، لأنَّ موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص مما يساعد على حفظه، ثم إنَّ رواية الشِّعر أحرى أن تكون أضبط، لأنَّ الضبط يمثِّل عناصر إيقاعه، فيتحقق تداوله وانتشاره. وفي ذلك يقول ابن رشيق القيرواني: «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عُشره، ولا ضاع من الموزون عُشره»[2].

ولذلك كان استشهاد العلماء بالنثر على نطاق أقل من القرآن والشعر، ونعني بالنثر لغة الأمثال والخطاب اليومي. وقد اعتمد علماء اللغة على لغة الخطاب اليومي ولغة الأمثال كمصدر من مصادر الاحتجاج فهذا سيبويه يعتمد عليها منفردة في بناء بعض قواعده وأصوله ولا يختلف منهجه في ذلك عن الاستشهاد بالشعر، وكان من المتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عند النحاة في استنباط قواعدهم وذلك لخلوه من الضرائر. ولأنَّ العرب حين تتكلم، تتكلم على سجيتها وطباعها دون تكلف فيكون كلامها العفويُّ منطلقا لتأصيل القواعد والأسلوب ولكن هذا ما لم يحصل فجاء النثر دليلا متأخرا بعد القرآن والشعر[3].

وقد بلغت الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه ما يقرب خمسين وألف (1050) شاهد، وبلغت شواهد الضرورات ما يقرب من أربعة وسبعين ومائة (174)، كما

1- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997 م، ص:105.

2- ابن رشيق القيرواني،العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ونقده ، ص: 20.

3- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص: 128.

أورد أبياتا كثيرة على أنها قليلة أو شاذة أو لغة. واستشهد سيبويه بشعر شعراء ما يقرب من (236) شاعرا، وهؤلاء شعراء عصر الاحتجاج[1].

وتكاد شواهد النحو العربي ألا تخرج عما توصل إليه سيبويه، غير أن بعض النحاة قد توصل إلى بعض الشواهد الشعرية التي لم ترد في كتاب سيبويه إلا أنها قليلة ومن ذلك ما توصل إليه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وهذا المبرد أحد زعماء البصريين بلغت شواهده الشعرية في كتابه المقتضب ما يقرب من واحد وستين وخمسمائة (561) شاهد، أخذ من سيبويه منها ثمانين وثلاثمائة (380) شاهد[2].

فإذا جمعنا ما توصل إليه سيبويه من شواهد شعرية وما توصل إليه البصريون من بعده فسنجد شواهد شعرية كثيرة كان لها الفضل في ترسيخ قواعد البصريين وأصالتها مما يدل على أهمية هذا المصدر في دراسة البصريين.

وبالرغم من الاهتمام الكبير بالشعر من قبل علماء اللغة؛ على مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج إلا أنهم كانوا ينظرون إليه بعين الريبة والشك، ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم وصحت نسبته إلى قائله، بل إنهم في كثير من الأحيان لا يعتمدونه ما لم ترد شواهد أخرى تعززه، ولعلَّ سبب ذلك عائد إلى أن الشعر موطن ضرورة، حيث إنه يجوز للشاعر فيه مالا يجوز للناثر في الخروج عن المألوف.

1- عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1993م، ص: 196-197.

2- المرجع نفسه، ص:197.

1.3-ضوابط الاستشهاد بالشعر عند النحاة:

جعل علماء اللغة حدودا زمانية ومكانية لقبول الشاهد اللغوي متوخين بذلك السلامة في لغة المحتج بكلامه وعدم تطرق الفساد إليها كي تتاح لهم فرصة التمييز بين الدخيل والمشهور والشاذ والمستعمل والمهمل، كما بحث العلماء في طبيعة الشواهد اللغوية من حيث أشكالها الأدبية والعلوم التي تستعمل فيها.

1.1.3-الدائرة الزمانية:

من حيث التَّحديدُ الزمانيُّ فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية. وأما بالنسبة للبادية خاصة، فإنّ منتصف القرن الرابع، أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (392هـ) ، حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها[1].

وعلى أساس هذا التحديد الزماني قسموا الشعراء إلى أربع طبقات هي:[2]

أ- طبقة الشعراء الجاهليين، وهم شعراء ما قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

ب- طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد وحسان.

جـ- طبقة الشعراء الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في العصر الإسلامي الأول والعصر الأموي من غلب على شعرهم الفصاحة والأصالة كجرير، والفرزدق.

د- طبقة الشعراء المولدين ويقال لهم المحدثون، وهم الذين جاءوا من بعد الإسلاميين وهم شعراء المدن المخالطين أقواما غير فصيحة كبشار بن برد، وأبي نواس.

اختلف النحاة في مدى الاحتجاج بشعر هذه الطبقات، فأجمع البصريون على الاستشهاد بشعر طبقتي الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في الاعتماد على شعر الطبقة الثالثة، فقد ذكر البغدادي خلافا في الأخذ عنها فيذكر أن أبا عمرو بن العلاء لا يحتج

1- عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص 198.

2- ينظر: فاضل صالح السمرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص: 48.

بشعر رجال هذه الطبقة ويصفه بأنه محدث أو مولدٌ يقول: «لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت أن آمر فتياتنا بروايته»[1]، وفي رواية: «لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره». وقد علّق ابن رشيق على هذا بقوله: «فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين »[2].

ولذلك قال الأصمعي عنه: «جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي»[3].وممن عَدَّ الشعر الإسلامي من المولد: عبيد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة، فقد كانوا يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات عليهم ظاهراً وكانوا يعدّونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب[4].

فأبو عمرو بن العلاء ومن تبعه من العلماء يعدّون الشعر في العصر الإسلامي والأموي من المولد أو المحدث، ومن ثم انصرفوا عن الاحتجاج به، ويظهر أن أبا عمرو بن العلاء قد طبّق على هذا الشعر فكرة (التفضيل بالإعصار، لا بالأشعار).

ويرى "علي أبو المكارم" أن تفسير البغدادي هذا لموقف العلماء خاطئ، ويرى أنَّ جهود هؤلاء العلماء قد صُرفت إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص تتحراه وتحققه وتحفظه، وترويه متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولا ثم باهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه[5].

ومهما يكن من أمر فقد اِسْتَشْهَدَ بشعر هؤلاء كثيرٌ من النُّحاة على رأسهم سيبويه، ولذلك لا ضير في صحة الاستشهاد بكلامهم. وذكر السيوطي أن سيبويه استشهد بشعر بشار بن برد وهو أول المحدثين تقربا إليه، لأنه هجاه لتركه الاحتجاج بشعره[6].

1- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 06.

2- ابن رشق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ص: 56.

3- محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته، ص: 76.

4- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 06.

5- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 2006م، ص: 53.

6- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 47.

وقد اشتهر عند العلماء الذين تأخروا عن زمن أبي عمرو بن العلاء أن المولدين تبتدئ قوافلهم مع بداية الدولة العباسية، وهم (الطبقة الرابعة) من الشعراء. و حدّد العلماء أول شعراء هذه الطبقة فقد نقل عن الأصمعي (ت216هـ) قوله: «ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت في حدود 176هـ)، وهو آخر الحجج»[1]، كما روي عن الأصمعي أيضا: قوله: «ساقة الشعراء ابن ميادة (الرماح بن أبرد ت149هـ)، و(إبراهيم بن هرمة (ت176هـ) ورؤبة (ابن العجاج)(ت145)، وحكم الخضري (الحكم بن معمر ابن قنبر المتوفى نحو 150 هـ) ، ومكين العذرى (حوالي 160هـ) و قد رأيتهم أجمعين»[2].

والمقصود بساقة الشعراء آخرهم وخاتمهم كساقة الجيش، والمقصود أن هؤلاء هم آخر من يحتج بشعرهم من الشعراء، ومع أنه جاء في كلام الجاحظ ومحمد بن الجراح احتساب أن ابن هرمة ضمن المولدين، وجاء في إحدى الروايات عن الأصمعي أن "بشاراً" خاتمة الشعراء إلا أن الأمر استقر على ما ذكرته الرواية المفصلة السابقة.

وبهذا التحديد يكون من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم .

- بشار بن برد (ت167هـ) - العباس بن الأحنف (ت 192هـ) - أبو نواس(ت 198هـ)- أبو العتاهية (ت 211هـ) - ديك الجن (ت 225هـ) - ابن المعتز (ت 254هـ)-المتنبي (ت 254هـ) -ابن الرومي(ت 283هـ) - البحتري (ت 284هـ)- أبو العلاء المعري (ت 447هـ) [3].

وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بكلامهم أنهم اختلطوا بأقوام غير فصيحة ثم بعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم مما أدى إلى فساد سلائقهم.

1- محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، ص: 79.

2- المرجع نفسه ، ص 78-79.

3- عبد الله بن محمد الخثران ، مراحل تطور الدرس النحوي، ص: 201-202.

2.1.3-الدائرة المكانية:

من حيث الدائرة المكانية والقبائل التي أخذوا عنها فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية وردّوا كلام القبائل التي على السواحل، أو الحواضر، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى، وقد صنف ذلك أبو النصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ(الألفاظ والحروف)، حيث قال: «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليه اتكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيَّرها علما و صناعة أهل الكوفة و البصرة من بين أمصار العرب»[1].

وإذا نظرنا إلى دائرة الاحتجاج من زاوية المدارس النحوية وجدناها تتسع وتضيق بحسب أفكار هذه المدرسة أو تلك، فنجد مثلا أن المدرسة البصرية تشددت في رواية الأشعار والأمثال والخطب ضمن الدائرة المشار إليها آنفا واشترطوا في الشواهد المعتمدة

1- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ص: 212.

لوضع القواعد أن تكون جارية على ألسنة العرب، وكثيرة الاستعمال في كلامهم بحيث تمثل اللغة الفصحى خير تمثيل وحينما يواجهون بعض النصوص التي لا تخالف قواعدهم كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأوّلونها حتى تنطبق عليها قواعدهم، أما أصحاب المدرسة الكوفية وعلماؤها فقد توسعوا في الرواية عن جميع العرب بدواً وحضراً واعتدوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم ممن سكنوا حواضر العراق واعتمدوا الأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها من الفصحاء العرب والتي وصفها البصريون بالشذوذ.

وتوسَّع بعض أعلام المدرسة البغداديَّة في الأخذ والاستشهاد بأشعار الطبقة الرابعة، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام وقال :«وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[1].

ووجدنا علماء متأخرين يسجلون موقفا من الاستشهاد والاحتجاج من أمثال ابن مالك الذي استشهد بلغات لخم وجذام وغسان، وقد اعترض على ذلك أبو حيان في كتابه (شرح التسهيل) بقوله: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[2].

1- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص:145.

2- المرجع نفسه ، ص:105

الفصل الثانـي

دراسـة تطبيقيـة للشواهد الشعريـة في كتـاب سيبويـه

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للشواهد الشعرية في كتاب سيبويه.....📖

الباب الأول:

أ- عنوان الباب:

باب مجرى نعت المعرفة عليها.

ب- الشاهد:

قال الفرزدق:

فَأَصْبحَ في حَيثُ الْتَقينا شرِيدُهمْ طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ و مُزْعفُ[1].

ج- الحجة:

حجَّة لرفع طليقٍ ومكتوف اليدينِ كأنَه قالَ: منهُم طليقُ ومنهم مكتوفُ على الابتداء

الباب الثاني:

أ- عنوان الباب:

باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً .

ب- الشاهد:

قال الشاعر: مالك بن خويلدٍ الخُناعي:

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدي قومًا و لدتِهِم أوتُخْلَسيهم فإن الدَّهرَ خَلّاسُ

عمرُو وعبدُ منافٍ والذي عَهِدَتْ ببطْنِ عَرْعَرَ آبي الضَّيْمِ عباسُ[2].

ج- الحجة:

قطع "عمرو" وما بعده مما قبله ورفعهُ على الابتداء. ولو نصب على البدل من "قوما" لجاز. لكنَّ الشَّاعر اختار الجيد إذ رفع على القطع وهو أجود من النصب على البدلية.

---

[1]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح : عبد السَلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج2، ص:10.

[2]- المرجع نفسه، ص: 15.

الباب الثالث:

أ- عنوان الباب:

هذا باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه، وصفةُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خَلصتْ له.

ب- الشاهد:

قال الشاعر: ابن ميّادة المُرِّيّ

وارتَشْنَ حينَ أردنَ أن يَرمينا نَبْلا بلا رِيش ولا بِقداحِ

ونظَّرْنَ من خَلَلِ الخدور بأعْيُنٍ مَرْضى مُخَالِطِها السِّقَامُ صِحاحِ[1].

جـ- الحجة:

جرُّ (مخالطة) لأنَّه أضاف مخالط إلى الأعين ثم أَجْرَاهُ عليها ومخالطها نكرة؛ لأنَّ التنوين قد نوي ولولا ذلك لم يَصِف بصحاحِ ولم يجز الرفع في مخالطها لأنه من صفة الأول إلاَّ على وجه وهو أنَّه يبتدئ بالنكرة. كما تقول: قائم زيدٌ.

الباب الرابع:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبَّه بالفاعل كالحسنْ وأشباهه، قال سيبويه: وذلك قولك: مررت بَحيّةٍ ذراعُ طولها

ومررت بثوب سَبْع طوله.

ب- الشاهد:

قال الأعشى:

لئن كنتُ فِي جُبِّ ثَمانِينَ قامةً ورُقِّيتُ أسْبَابَ السماء بسُلّمِ[2].

جـ- الحجة:

جعل "ثمانين" وصفا لجُب، لأنها نائبة مناب طويل وعميق. فالشاعر هنا جعل "ثمانين" وهو اسم بمنزلة الوصف فأجراه على الجُبِّ، ولولا ذلك لقال: ثمانون.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 20.

[2]-المرجع نفسه، ص:28 .

الباب الخامس:

أ- عنوان الباب:

باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسنُ والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها.

قال سيبويه: وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبَواه، وأحسَنُ أَبَواه.

ب- الشاهد:

قال الشاعر: أبو زُبيدٍ الطائي:

مُسْتَحسنُ بها الرَياحُ فما يجْ تابها في الظَّلام كلُّ هَجودِ[1].

جـ- الحجة:

حجة لحذف تاء التأنيث من آخر اسم الفاعل (مستحسن) مع أنه وصف للرياح المؤنث وقد حذفها الشاعر هنا لأنه ينعت فلاة واسعة وهذه الأخيرة مؤنث مجازي .

الباب السادس:

أ- عنوان الباب:

باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يَستوى فيه إجراء الصفة على الاسم، وأَن تَجعله خبراً فتنصبه.

ب- الشاهد:

قال حسان بن ثابت:

ظنننتُم بأَنْ يَخْفَى الذي قد صنعْتُمُ وَفِينا نبيٌّ عنده الوَحي واضِعُهُ[2].

جـ-الحجة:

فهذه حجة في أنه أجْرَى "واضعَهُ" على "نبيٌّ"، وواضعه هنا وصف لنبي مع إعادة الضمير في واضعه على الوحي.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 45.

[2]- المرجع نفسه، ص: 51.

الباب السابع:

أ- عنوان الباب:

باب ما يُنصَبُ فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً.

ب- الشاهد:

قالت الخِرنق:

لا يَبْعَدَنْ قومِي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ[1].

جـ -الحجة:

نصب"النازلين" و"الطيبين" على المدح كأنه قال: أعني أو أمدح النازلين وأعني الطيبين. فاختار الشاعر النصب على المدح بدل الرفع على الصفة.

الباب الثامن:

أ- عنوان الباب:

باب ما يَنتصب على التعظيم والمدح.

ب- الشاهد:

قال الأخطل:

نَفْسِي فِداءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إذا أَبْدَى النَّواجِذَ يَوْمٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائِضُ الغَمْرِ والمَيْمُونُ طائِرُهُ خَليفةُ الله يُستسقَى بهِ المطرُ[2].

جـ- الحجة:

رفع الخائض وما بعده من صدر البيت الثاني، ولم ينصبه وفيه معنى التعظيم. حيث قطعه من قوله "أمير المؤمنين" ورفعه على الابتداء كأنَّه قال: هُوَ الخائض الغمر وهو الميمون طائره.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 57.

[2]- المرجع نفسه، ص: 62.

الباب التاسع:

أ- عنوان الباب:

باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

ب- الشاهد:

قال عُروة الصَّعاليك العبسي:

سَقَوْنِي الخَمرَ ثمَّ تكنَّفوُنِي عُدَاةَ الله من كذب وَزُورِ[1].

جـ- الحجة:

هذا حُجة لنصب "عُداة الله"، ولا ترفعه على الأسماء التي في سقوني ولكنَّهُ نصبٌ على الشتم كأنه قال: أذْكُرُ عُدَاةَ الله أو أعني عُدَاةَ الله.

الباب العاشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما يَنتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنيِّ على ما [هو] قبله من الأسماء المبهمة

ب- الشاهد:

قال ابن دارةَ:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا للنَّاسِ مِنْ عَارِ[2].

جـ- الحجة:

نصب "معروف" على الحال المؤكدة لأنَّ "ابْنُ دَارَةَ" معرفة في صدر هذا البيت. ومعروفاً نكرة. وهذا كقولك: أنا عبد الله معروفاً.

الباب الحادي عشر:

أ- عنوان الباب:

ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة.

---

[1]- سيبويه، الكتاب،ج2، ص: 70.

[2]- المرجع نفسه، ص: 79.

ب- الشاهد:

قال الأخطل:

ولقد أَبِيتُ من الفَتَاة بمَنْزِلِ فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُوم[1].

جـ- الحجة:

هذا حجَّة لرفع "الحرج والمحروم" وإنما كان حقه أن يقول: فأبيتُ لا حرجاً ولا محروماً. و لكنَّه رفعه على معنى فأبيتُ لا الذي يُقَالُ له: حرجٌ ومحرومٌ على الحكاية.

الباب الثاني عشر:

باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدإ، أو ينتصب فيه الخبرُ لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدإ.

ب- الشاهد:

قال النابغة:

توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لِستّةِ أَعْوامٍ وذا العامُ سابِعُ[2].

جـ- الحجة:

رفع سابعُ خبرًا لذا، لأن العام عند سيبويه صفة لذا، وهما بمنزلة اسم واحد وكأنه قال: (وهذا سابعُ). ولم يقل سابعاً كما تقول: ذا عبد الله قائماً.

الباب الثالث عشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما ينصب فيه الخبر.

لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته.

وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً. فعبد الله ارتفع بالابتداء ...، وقولك فيها كقولك: استقرَّ عبد الله، ثم أردت أن تُخبِر على أية حالٍ استقرَّ فقلت قائماً فقائم حال مستقَرٌّ فيها. وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبد الله قائمٌ.

---

[1]- سيبويه، الكتاب،ج2، ص: 84.

[2]- المرجع نفسه،ص:86.

ب- الشاهد:

قال النابغة:

فبتُّ كأنِّي ساورتْني ضئيلةٌ من الرُقشِ في أنيابِها السُمُ ناقِعُ[1].

ج- الحجة:

رفع "ناقع" على الخبرية للسُّم، مع إلغاء الجار والمجرور، ولو نصب "ناقع" على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبرا لجازَ أيضا.

الباب الرابع عشر:

أ- عنوان الباب:

باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعاً في الأمَّة.

ب- الشاهد:

قال جرير:

وابن اللَبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يسْتطِع صولةَ البُزْلِ القَنَاعيسِ[2].

ج- الحجة:

هذا حجة بأنَّ "ابن لبون" لا يكون معرفة إلا بالألف واللام و لو أخرجت منه الألف واللام كان نكرةً، فدخول "ال" على (ابن اللَّبون) في صدر هذا البيت ليصير معرفة بعد تنكيره وليس كابن آوى الذي لا تدخله (ال) فبذلك صار علما معرفة. وعليه نقول:

هذا ابن لبون مقبلٌ.

هذا ابن اللبون مقبلاً.

الباب الخامس عشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص:89.

[2]- المرجع نفسه، ص:97.

ب- الشاهد:

قال الأنصاري:

فكفَى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا[1].

جـ- الحجة:

جعل "غيرنا" نعتاً "لمن" باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفا لازما يكون لها كالصلة للموصول، ويجوز رفع (غير) فتصبح (فكفَى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرُنا) باعتبار "من" موصولة وحذف عائد الصلة، وتقديره (من هو مَنْ غيرُنا). ورواية الرفع أجود، فهي مفضلة على رواية الجر لأنَّ فيها فصلاً بين الجار والمجرور. وقد رُوي البيت بروايتين بالرفع والجر ولكن الملاحظ أنَّ سيبويه فضل الجر.

الباب السادس عشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة.

وذلك قولك: هذا أَوَّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ. ومما يدلك على أنها نكرة أنها مضافة إلى نكرة، وتوصف بها النكرة، نحو: هذا فارسٌ أولُ فارس.

ب- الشاهد:

قال الشّماخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لوَصلِ خليلٍ صارمٌ أو معازِرُ[2].

جـ- الحجة:

حجة في أنَّ الشاعر أجرى "غير" على "كل" نعتا لها، لأنها مضافة إلى نكرة، ولو أنه أجرى "غير" هنا على المضاف إليه المجرور لكان حسناً. وعليه نقول بأنَّ (غير) نكرة لأنها وصف لنكرة.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 105.

[2]- المرجع نفسه، ص: 110.

الباب السابع عشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله.

ب- الشاهد:

قال ذو الرمّة:

وتَحْتَ العوالي في القنا مُستظلَّةً ظِبَاءٌ أعارَتْها العُيُونُ الجَآذِرُ[1].

ج- الحجة:

فهذه حجة في أنَّ نعت النكرة إذا تقدم نصب فقد أردا "وتحت العوالي ظباء مستظلةٌ" فلما قدّم نصب. أي نصب "مستظلة" على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة أمتنع أن تكون نعتًا لأن النعت لا يقدم على منعوته.

الباب الثامن عشر:

أ- عنوان الباب:

باب الحروف الخمسة التي تَعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

قال سيبويه: وهذه الأحرف الخمسة هي: إنّ، وأنّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ

ب- الشاهد

قال الفرزدق:

فلو كنت ضبِّياً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافرِ[2].

ج- الحجة:

الحجة في هذا البيت إضمار الكاف في لكنَّ، حيث رفع " زَنجيٌّ" على أنه خبر لكنَّ مع حذف اسمها. وتقديره ولكنك زنجي عظيم المشافر. ويجوز نصب "زنجيا" على أنه اسمها والخبر محذوف أي لا يعرف قرابتي. والنصب أكثر في كلام العرب.

---

[1]- سيبويه، الكتاب،ج2، ص: 123.

[2]- المرجع نفسه، ص: 136.

الباب التاسع عشر:

أ- عنوان الباب:

باب ما يَحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة.

ب-الشاهد:

قال الأعشى:

إنَّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلاً وَإنّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاَ[1].

ج- الحجة:

فهذه حجة في أنهم يضمرون الخبر، حيث حذف خبر (إنَّ) لقرنية علم السامع، والذي أضمرت هنا في هذا البيت (لنا) وكأنه أراد: إنَّ لنا مَحَلاً في الدنيا وإنَّ لنا مرتحلا أي ارتحالا عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة. وقد مرَّ بنا في بيت سابق إضمار اسم إنَّ وأخواتها، وعليه يجوز إضمار اسم إن وأخواتها كما يجوز إضمار خبرها.

الباب العشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون محمولا على إنَّ فيشاركُه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولا على الابتداء.

ب- الشاهد:

قال جرير:

إن الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ والمَكرماتُ وسادةٌ أطهارُ[2].

ج- الحجة:

هذا حجة لرفع "المَكرُمات" حملا على محل إنَّ واسمها وهو الرفع على الابتداء، أو عطفا على الضمير المستكن في الجار والمجرور. والتقدير: استقرا فيهم هما والمكرومات، ويجوز أن تكون مبتدأ خبره فيهم مقدرة. ويجوز نصب المكرمات إتباعا للخلافة. أما "سادة" فخبر مبتدأ محذوف، أي وهم سادة، أومبتدأ حذف خبره على تقدير وفيهم سادة أطهار. بهذا يحتمل البيت قراءتين وفقا لحركة(المكرماتُ ِ) بالرفع أو النصب.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 141.

[2]- المرجع نفسه، ص: 145.

الباب الواحد والعشرون:

أ- عنوان الباب:

بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة انتصابَه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء.

قال سيبويه: وذلك لأن المعنى واحدٌ في أنه حالٌ، وأنَّ ما قبله قد عمِل فيه ومنعه الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولا على إنَّ. وذلك قولك: إن عبدُ الله منطلقا.

ب- الشاهد:

قال الفرزدق:

ولكنَّني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيامَها من مستنيرٍ ومُظلمِ

أُناساً بثغرٍ لا تزالُ رِماحُهمْ شوارعَ من غيرِ العشيرةِ في الدمِ[1].

جـ- الحجة:

نصب "أناسا" على التعظيم والمدح، كأنه قال: أعني أناساً. و لا يحسن نصبه حالا لأنه لا يتعلق بمعنى قلبه يقع فيه.

الباب الثاني والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب كَمْ

قال سيبويه في هذا الباب:...اعلم أن "لكَم" موضعين؛ فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها رُبّ. تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا..، فإذا فصل بينهما وبين الاسم بشيء فاحمله على لغة الذي يجعلونها بمنزلة اسم منون. [2].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 151.

[2]- المرجع نفسه، ص: 156.

ب- الشاهد:

قال القطاميُّ:

كم نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإقتارِ أَحْتَمِلُ[1].

جـ- الحجة:

هذا حجة لنصب فضلاً على التمييز، وذلك حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفاصل(نالني منهم). يريد كم فضل نالني منهم على عدم، فلما فصل نصب على التمييز.

الباب الثالث والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما جرى مجرى كمْ في الاستفهام.

ب- الشاهد:

قال عمر بن شأس:

وكائنْ رَدَدْنَا عنكمُ مِن مُدجِجٍ يجيء أَمامَ الألفِ يَرْدي مُقنَّعَا[2].

جـ- الحجة:

هذا حجة في أن كائن عملها عمل كم من كذا وكذا، فاستعمال "كائن" بمعنى "كم" في هذا البيت، مع الإتيان بمن الجارة بعدها.

الباب الرابع والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما ينصِبُ نصب كَم إذا كانت منوَّنة في الخبر والاستفهام

ب- الشاهد:

قال كعب بن جُعيل :

لنا مِرْفَدُ سبعُونَ أَلَفْ مَدججٍ فهل في مَعَدٍّ فوق ذلك مرفدَا[3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 165 .

[2]- المرجع نفسه، ص: 170.

[3]- المرجع نفسه، ص: 173.

ج-الحجة:

هذا حجة في نصب مرفدًا الثاني على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه وهو"ذلك". فالشاعر نصب(مرفدا) لتوضيح ما سلف من إبهام. وذلك هو الغرض من الإتيان بالتمييز؛حيث يفسر ما أبهم قبله.

الباب الخامس و العشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعد المقادير.

ب- الشاهد:

قال عباس بن مرداس:

ومُرّةُ يحميهمْ إذا ما تبدّدوا ويطعنُهم شَزْراً فأبرحْتَ فارِساً[1].

ج- الحجة:

وهذا حجة لنصب (فارساً)على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح فكأنه قال:أبرحت من فارس. أي كفى بك من فارس فلما نزع (من) عمل فيه ما قبله فنصبه فقال:(كفى بك فارساً) ومنه قولهم: ويحه رجلاً أي من رجلٍ.

الباب السادس والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما لا يعمل في المعروف إلاَّ مضمَراً.

ب- الشاهد:

قال الراعي:

فأوْمَأْتُ إيماءً خفيًّا لِحَبْتَرٍ ولله عَيْنَا حَبْتَرٍ أيُّمَا فَتىَ[2].

ج- الحجة:

(أيّما فتى) لما تضمنه من معنى المدح والتعجب الذي ضمنته حبذا، ورفع أيّما بالابتداء بتقدير أي فتى هو، وما زائدة للتوكيد.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 174.

[2]- المرجع نفسه، ص:180.

هذا البيت ليس من هذا الباب في شيء ولكن سيبويه سأل الخليل حين قال الخليل: إنَّ قولك: نِعْمَ رجلاً زيد بمنزلة حسبك به رجلا، فقال سيبويه أفيهما معنى التعجب؟.فقال الخليل:أيَّما تكون نكرة كقولك: مررت برجل أيما رجل وتكون حسبُك حالاً للمعرفة كقولك: هذا عبد الله حسبَك من رجلٍ.

الباب السابع والعشرون:

أ- عنوان الباب:

هذا باب النداء.

ب- الشاهد:

قال رؤبة:

إنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا[1].

ج- الحجة:

حجة لنصب (نصرا نصرا) حملا على محل (نصر) الأولى لأنها في محل نصب، وأما الشاعر هنا جعل نَصْرًا عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله يا زيدُ زيدًا. وقد روى سيبويه البيت برواية أخرى وهي:(يا نصرُ نصرُ نصراً).

الباب الثامن والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد.

ب- الشاهد:

قال ابن لَوذان السَّدوسّي:

يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ والرّحْلِ ذي الأَنْساعِ والحِلْسِ[2].

ج- الحجة:

رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضة، فإن "الضامر" مضاف إلى العنس، ولكن إضافته ليست بمحضة. فجعل الشاعر الضامر من تمام ذا لأنه اسم مبهم وقوله يا ذا الضامر كقوله يا هذا الضامر.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 185.

[2]- المرجع نفسه، ص: 190.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للشواهد الشعرية في كتاب سيبويه.....📖

الباب التاسع والعشرون:

أ- عنوان الباب:

باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

من أجلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنِّي[1].

جـ- الحجة:

وهذا حجة لمن قال: يا ذا الذي ذهب ويا التي قامت وإنّما كان وجههُ أن يقول: يا أيّها الذي ذهب ويا أيتها التي قامت لأنّ النداء لا يقع على ما فيه الألف واللام وإنما يُدخلون فيه أيها كقولك: يا أيها الرجل ولكنهم أوقعوا النداء على الذي والتي لأن الألف واللام لا يفارقهما.

الباب الثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد.

ب- الشاهد:

قال الراجز.

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارُودْ. [2].

جـ- الحجة:

حجة لنصب الحكم والابن جعلها كالاسم الواحد، فإتباع الموصوف وهو(الحكم) للصفة وهي(ابن)، لأن النعت والمنعوت كاسم ضمَّ إلى اسم وهو شبيه في ذلك بقولهم: يا تيمَ تيمَ عديّ، وبقولهم: ابنمُ وامرؤ. على ما بينه سيبويه حيث تبع الأول الثاني فنكون أمام اسم مركب من جزأين(حكم+ابن) وهو اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب. ويجوز ياحكمُ بن المنذر على ندائين.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 197.

[2]- المرجع نفسه، ص: 203.

الباب الواحد والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّل بمنزلة الآخر.

ب- الشاهد:

قال جرير:

يا تَيْمَ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ لا يُلقيَنّكمُ في سَوءةٍ عمرُ [1].

ج- الحجة:

حجة لنصب تيم الأول يريد ياتيم عديٍّ يا تيم عديٍّ فحذف عدياً الأول استغناء بالثاني وترك النصب على حاله.

الباب الثاني والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب إضافة المنادى إلى نفسك.

ب- الشاهد:

قال الراجز:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلهي وَحْدَكَا لم يكُ شيء يا إلهي قبلكا[2].

ج- الحجة:

هذا حجة لمن يقول: يا غلامي فيُثبت الياء في النداء وإنما كلام العرب: يا غلامِ لأنه أخفّ على ألسنتهم، فالشاعر هنا أثبت الياء في (يا إلهي) على الأصل وحذفها أكثر في الكلام؛ لأن النداء باب حذف وتغيير، والياء تشبه التنوين في الضعف والاتصال، فتحذف كما يحذف التنوين في المنادى المفرد.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 205.

[2]- المرجع نفسه، ص: 210.

الباب الثالث والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب ما تُضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه وتَثبت فيه الياء، لأنه غيرُ منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء.

ب- الشاهد:

قال أبو زبيد الطائي:

يا ابنَ أمي ويا شُقَيّقَ نَفْسِى أنتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شديدِ[1].

جـ- الحجة:

أثبت الياء في أمي لأنها غير مناداة، فجرت في إثبات الياء مجرى المضاف إليه في قولك يا ابن زيدٍ في إثبات التنوين. فالشاعر هنا جعل "ابن أمِّي" اسما واحدا وأضافه إلى نفسه.

الباب الرابع والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون النداءُ فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجُّب، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحة.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

يالَبَكرٍ أَنشِروا لي كُلَيباً يا لَبَكرٍ أَينَ أَينَ الفِرارُ[2].

جـ- الحجة:

إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بكر) للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح لقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر

الباب الخامس والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب ما تكون اللام فيه مكسورةً لأنه مدعوٌّ له هاهنا وهو غير مدْعّوٍ .

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص:213.

[2]- المرجع نفسه، ص:215.

ب- الشاهد:

قال قيس بن ذريحٍ:

فيا للنّاس لْلواشي المُطاعِ

*و*يا لقومِي لِفِرْقةِ الأحبابِ** [1].

ج- الحجة:

كسر اللام الثانية (لِفرقة) لأن الاسم بعدها غير منادى وذلك أنه نبه القوم لغيرهم. بهذا أظهر الفرق بين اللام المفتوحة واللام المكسورة؛ حيث تكون الأولى في النداء أما الثانية فتكون للجر.

الباب السادس والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

هذا باب الندبة.

ب- الشاهد:

قال ابن قيس الرقيات:

تَبكيهم دَهماءُ مُعوِلةً وتقول سَلْمَى وارَزِيَّتِيَهْ[2].

ج- الحجة:

إلحاق هاء السكت بالمندوب، لبيان الحركة في الوقف، فقد أراد وارزيتي فأدخل الهاء لتحرك الياء.

الباب السابع والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب الحروف التي ينبه بها المدعو.

ب- الشاهد:

قال العجّاج:

جارِيَ لا تَستَنْكِري عَذيرِي[3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص:219.

[2]- المرجع نفسه، ص: 221.

[3]- المرجع نفسه ، ص: 231.

جـ- الحجة:

حذف حرف النداء ضرورة من (جاري)، فالشاعر هنا إنما يريد يا جارية، وجاري اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء. وإنما يطرد حذفه في المعارف. وسيبويه يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفه بعده.

الباب الثامن والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء.

ب- الشاهد:

قال الفرودق:

ألم تَرَ أنّا بني دارمٍ زُرارةُ منّا أبو مَعْبدِ[1].

جـ- الحجة:

نصب (بني دارمٍ) فلم يقل بنو دارم لأن هذا اختصاص كأنه قال: اعرفوا "بني" على الافتخار وهذا كله ينصب بفعل مضمر.

الباب التاسع والثلاثون:

أ- عنوان الباب:

باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء.

ب- الشاهد:

قال ابن الخرع:

كادت فَزارةُ تَشقَى بنا فأُوْلَى فزارةُ أَوْلَى فَزارَا[2].

جـ- الحجة:

ترخيم (فزارة) الثانية أي حذف الهاء في آخر البيت، والوقف عليها بالألف عوضا من الهاء، لأنهم إذا أرخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليها ردوها للوقف، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل الألف عوضا من الهاء.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2 ، ص: 234.

[2]- المرجع نفسه، ص: 243.

الباب الأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون فيه الاسم بعد ما يُحذف منه بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام لم يكن فيه هاء قطُّ.

ب- الشاهد:

قال عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ والرّماحُ كأَنَّها أشْطَانُ بِيرٍ في لَبانِ الأَدْهَمِ [1].

ج- الحجة:

ترخيم (عنترة)، وبناؤه على الضم، تشبيها له باسم مفرد منادى لم يحذف منه شيء، وقد حذف حرف النداء قبل عنترة، لأن المنادى العلم يحسن معه الحذف لأنه معرفة بنفسه ليس بمحتاج إلى تعريف حرف النداء له.

الباب الواحد والأربعون:

أ- عنوان الباب:

هذا باب إذا حذفتَ منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلتَ حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف.

ب- الشاهد:

قال العجّاج:

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّلِ أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفْضَلِ[2].

ج- الحجة:

ادخال ترخيم على ترخيم في يا معاو، فقد مرت الكلمة بترخيم أولي حيث حذف التاء فصارت (يا معاوي)، وترخيم ثانٍ بحذف الياء فصارت الكلمة يا (معاوِ). ولو جاء على الأصل أن يقول يا "مُعَايَ" لأنه أصله يا معاوية فتحذِفُ الهاء وتدع الياء على حركتها ولكنه حذف الياء والهاء فلما حذف الياء ترك الواو مكسورة على ما كانت عليه.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ،ص: 246.

[2]- المرجع نفسه ص: 250.

الباب الثاني والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد.

ب- الشاهد:

قال الفرزدق:

يا مَرْوَ إنَّ مَطّيتي مَحْبوسةً ترجُو الحباءَ ورَبُّها لم ييأس[1].

ج- الحجة:

ترخيم (مروان) وحذف الألف والنون لزيادتهما وكون الاسم ثلاثيا بعد حذفهما

الباب الثالث والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب يُحرَّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

ألا رُبَّ مَولودٍ وليس له أبُ وذي وَلد لم يَلْدَه أَبَوانِ[2].

ج- الحجة:

في (يلده) أراد: لم يلْدْه بسكون الدال، فلما التقى ساكنان اللام والدال حرك الدال بحركة أقرب المتحركات إليها وهي الفتحة. وهذا للضرورة إذ الضرورة حركت ما وجب فيه التسكين.

الباب الرابع والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 257.

[2]- المرجع نفسه، ص: 266.

ب- الشاهد:

قال جرير:

ألا أضْحتْ حِبالكمُ رمامَا وأضحت منكَ شاسعةً أماما[1].

جـ- الحجة:

ترخيم " أمامه" في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع.

الباب الخامس والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب المنفّي المضاف بلام الإضافة.

ب- الشاهد:

قال مسكين الدارميُّ:

وقد مات شماخُ ومات مُزَرّدُ وأيُّ كريمٍ لا أباك يُمنَّعُ[2].

جـ- الحجة:

حذف لام الإضافة في (لا أباك). فالبيت يروي (لا أبا لك يمنع).

الباب السادس والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما جرى على موضع المنفيّ لا على الحرف الذي عمل في المنفيّ.

ب- الشاهد:

قال ذو الرُّمة:

بها العينُ والآرامُ لا عِدَّ عندهَا ولا كَرَعُ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ[3].

جـ- الحجة:

رفع (كرعُ) عطفا على موضع الاسم المنصوب بلا، والتقدير: لا فيها عد ولا كرع ولو نصب حملا على اللفظ لجاز. فيجوز في(كرع) الرفع والنصب.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 270.

[2]- المرجع نفسه، ص: 279.

[3]- المرجع نفسه ، ص:291.

الباب السابع والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما لا تُغَيِّرِ فيه (لاَ) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تَدخل (لا).

ب- الشاهد:

قال الراعي:

وما صَرمْتُك حتّى قلتِ معلِنةً لا ناقةُ لي في هذا ولا جَملُ[1].

جـ- الحجة:

رفع ما بعد(لا) على الابتداء والخبر، وذلك لتكررها، ولو نصب على الإعمال لجاز. والرفع أكثر لأن ذلك لمن قال: ألك في ذا ناقة أوجمل؟ فقلت له: لا ناقة لي في هذا ولا جمل. فجرى ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال. فبقي الاسمان(ناقة) و(جمل) على حالها قبل دخول(لا) ويجوز إعمال(لا). ويروى عجز البيت بنصب(ناقةَ).

الباب الثامن والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق.

ب- الشاهد:

قال جرير:

ونُبِّئتُ جَوَّابًا وسَكْنًا يَسُبُّني وعَمرو بنَ عَفْرَا لا سلامُ على عَمْرِو[2].

جـ- الحجة:

هذا حجة لرفع (سلام) على الابتداء مع عدم تكرار لا؛ لأنه في المعنى بدل من لفظ فعل الدعاء، وأفرد الشاعر (يسبني)اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقد قصر (عفراء) بضرورة الشعر.

هذا الباب مفرد ولكن الشاهد يدور حول أكثر من باب. فاستثمر سيبويه هذا الشاهد ليبرهن به على أكثر من قاعدة نحويّة.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص:295.

[2]- المرجع نفسه، ص: 301.

الباب التاسع والأربعون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه.

ب- الشاهد:

قال عُدِيْ بن زيد:

في ليلة لا نَرى فيها أحدًا يَحكي علينا إلاَّ كَواكبُها[1].

ج- الحجة:

حجة لرفع الكواكب ولم ينصبها بقوله: لا نرى، ولكنه حمل الكواكب على الأسماء المضمرة في يحكي كأنه قال يحكي كواكبها.

الباب الخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما حُمِل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عَمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

يا ابْنى لبُيْني لسْتُما بيدٍ إلاَّ يَدًا ليست لها عَضُدُ[2].

ج- الحجة:

حجة في أنه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه، والتقدير: لستما يدًا إلا يدًا لا عضد لها. ويجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد إلا موجب، والباء زائدة مؤكدة للنفي.

الباب الواحد والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2،ص: 312.

[2]- المرجع نفسه، ص: 317.

ب- الشاهد:

قال النابغة الذبياني:

يا دارَ مَيّةَ بالعَلْيْاءِ، فالسَّنَدِ أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها عَيّتْ جواباً، وما بالربعِ من أحدِ

إلاّ الأوارِيُّ لأياً ما أُبَيّنُهَا والنُّؤي كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ [1].

جـ- الحجة:

رفع (الأوارِيُّ)على البدل من الموضع. والتقدير: ما بالربع أحد إلا أواري، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعا ومجازاً. ويجوز نصب الأواري على الاستثناء المنقطع فكأنه أراد أن يقول أقوت إلا الأواريَ.

الباب الثاني والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكنَّ).

ب- الشاهد:

قال عَنْز بن دجاجة:

من كان أَشْرَك في تَفَرُّق فالجٍ فلَبُونُه جَرِبَتْ معاً وأَغَدَّتِ

إلا كناشرةَ الذي ضيَّعتُم كالغُصن فِي غُلَوائه المتنبِّت[2].

جـ- الحجة:

نصب "كناشرة" على الاستثناء المنقطع، ومعناه: لكن مثل ناشره لا جرِبت لبونه وأغدت، لأنه لم يشرك في تفوق فالج.

الباب الثالث والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما تكون فيه أنَّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء.

قال سيبويه: من ذلك قولهم: ما منعني إلا أن يغضب عليَّ فلانُ.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 321.

[2]- المرجع نفسه، ص: 328.

ب- الشاهد:

قال الكناني:

لم يمْنُع الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ حَمامةٌ في غُضونٍ ذاتِ أوقالِ [1].

جـ- الحجة:

هذا الشاهد حجة على أن المصدر في (إلا أن يغضب) هو في موضع رفع على الفاعلية، كما كانت (غير)هنا مرفوعة على الفاعلية.

الباب الرابع والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما تكون فيه إلاّ وما بعدها بمنزلة مِثْل وغَيْر.

ب- الشاهد:

قال ذو الرمة:

أنيخَتْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا [2].

جـ- الحجة:

وصف (الأصوات) بقوله (إلا بغامها) على تأويل غير ومعناه: قليل بها الأصوات غير بغامها، أي الأصوات التي هي غير صوت الناقة. وهذا الشاهد حجة لرفع البغام ولم يجعله استثناء فينصبه.

الباب الخامس والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يقدَّم فيه المستثنى.

ب- الشاهد:

قال كعب بن مالك:

الناس أَلْبٌ علينا فيكَ ليس لنا إلا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ [3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 329.

[2]- المرجع نفسه، ص: 332.

[3]-المرجع نفسه، ص: 336.

جـ- الحجة:

نصب السيوف وأطراف القنا لأنه استثناء مقدم. والتقدير: ليس لنا وزرُ إلا السيوف برفع السيوف على البدل ونصبها على الاستثناء، فلما قدمت على المستثنى منه لم يجز الإبدال فوجب نصبها على الاستثناء. فإذا تمَّ التقديم وجب النصب.أما إذا تمَّ التأخير فيجوز النصب والرفع.

الباب السادس والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب تثنية المستثنى.

ب- الشاهد:

قال الكميت:

فما لي إلاَّ الله لا رَبَّ غيرهُ وما لي إلاَّ اللهَ غَيرَك ناصرُ [1].

جـ- الحجة:

تكرار المستثنى في عجز البيت مرة بإلا وأخرى بغير، وتقديره: ومالي ناصر إلاَّ الله غيرك، فكان الله بدلا من ناصر و(غيرك) منصوب على الاستثناء فلما قُدما لزم النصبُ جميعا، لأن البدل لا يقدم. فهذا الشاهد حجة لنصب الله وغيرك على الاستثناء.

الباب السابع والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يُحذف المستثنى فيه استخفافاً.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

كأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2].

جـ- الحجة:

يريد كأنك جمل من جمال بني أقيش فحذف. كقولك: ما منهم إلا يقول ذاك، يريد ما

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2،ص: 338.

[2]- المرجع نفسه، ص: 345.

منهم أحد إلا يقول ذاك فحذف، فهذا الشاهد حجة على حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه.

الباب الثامن والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

فكأَنَّها هي بعدَ غِبِّ كلالِها أَو أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شاةُ إرانِ [1].

جـ- الحجة:

وقوع "هي" ههنا؛ وإنما وصف ناقة شبَّهها بالثور البريِّ. والشاة: الثور هنا. والإران: هو الكناس فتقول: ما جاء إلا أنا لأنك لا تقدر على التاء التي في جئت.

الباب التاسع والخمسون:

أ- عنوان الباب:

باب استعمالهم (إيّا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

مُبَرّأٌ من عُيوبِ الناس كلِّهمِ فاللهُ يَرْعَى أبا حربٍ وإيَّانَا [2].

جـ- الحجة:

وضع "إيانا" موضع "يرعانا"، فاستعمال(إيَّانا) الضمير المنفصل حيث لم يقدر على المتصل.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 353.

[2]- المرجع نفسه، ص: 356.

الباب الستون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يجوز في الشعر من (إيَّا) ولا يجوز في الكلام.

ب- الشاهد:

قال حميد الأرقط:

إليك حتَّى بَلغَتْ إيّاكا [1].

جـ- الحجة:

وضع (إياك) موضع الكاف ضرورة، لأنَّه يقدر أن يقول: بلغتك. وذلك أنَّ العرب تضع الضمير (ك) في مواضع النصب فتقول: أكرمتُك.

الباب الواحد والستون:

أ- عنوان الباب:

باب إضمار المفعولَين اللّذين تعدى إليهما فعلُ الفاعل.

ب- الشاهد:

قال حميد الأرقط:

وقد جَعَلَتْ نَفسي تَطيبُ لضَغْمةٍ لضَغْمِهاهَا يَقرع العظْمَ نابُهَا[2].

جـ- الحجة:

الحجة في هذا الشاهد (ضَغْمِهاهَا)، ووجه الكلام لضغمهما إياها.

الباب الثاني والستون:

أ- عنوان الباب:

باب علامة إضمار المنصوب المتكلِّم والمجرور المتكلِّم.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

كمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَال لَيْتِى أُصادِفُه وأفقد بَعْضَ مالِي[3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2،ص: 362.

[2]- المرجع نفسه، ص: 368.

[3]- المرجع نفسه، ص:370

ج- الحجة:

حجة في أنه قال ليتي ولم يقل ليتني، حيث حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في ليتي، وكان الوجه ليتني، كما تقول ضربتني، فشبه ليت في الحذف ضرورة بإنَّ، ولعلَّ، إذا قلت: إنِّي ولعلي.

الباب الثالث والستون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحوّلا عن حاله إذا أُظهرَ بعده الاسمُ.

ب- الشاهد:

قال يزيد بن الحكم:

وكَمْ مَوْطنٍ لَوْلاي طِحْتَ كما هَوَى بإجْرَامهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1].

ج- الحجة:

حجة بأنه قال: لولاي ولم يقل: لولا أنا لأن لولا ترفع وأنا ضمير مرفوع.

الباب الرابع والستون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يحسن أن يَشرَك المظهرُ المضمَرَ فيما عَمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمَرَ فيما عمل فيه.

ب- الشاهد:

قال الشاعر:

قُلتُ إذ أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَمْلَا[2].

ج- الحجة:

عطف "زهر" على الضمير المستكن ضرورة، والوجه يقال أقبلت هي وزهرُ بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه. والعرب لا تعطف ظاهرا مرفوعاً على مضمر مرفوع فعطفه الشاعر لاحتياجه إليه. فخالف الشاعر بهذا الشاهد قاعدة نحوية وهو مما يقبح عند سيبويه.

---

[1]- سيبويه، الكتاب،ج2، ص: 374.

[2]- المرجع نفسه، ص:379.

الباب الخامس والستون:

أ- عنوان الباب:

باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر.

ب- الشاهد:

قال العجَّاج:

وأُمَّ أوْعالٍ كها أو أقْرَبا[1].

ج- الحجة:

حجة في قوله (كها) حيث أدخل حرف الجر والتشبيه على الضمير (الهاء) تشبيها له وكأنه يقول (مثلها) فتقول (كها) يقصد (مثلها) وفيه دخول الكاف على الضمير ضرورة.

الباب السادس والستون:

أ- عنوان الباب:

باب ما يكون فيه هُو وأنتَ وأنَا ونحنُ، وأخواتهن فصلاً.

ب- الشاهد:

قال قيس بن ذريح:

تبكِي عَلَى لُبْنَى وأنتَ تركتَها وكُنْتَ عليهَا بالملاَ أنتَ أقدَرُ [2].

ج- الحجة:

استعمال "أنت" هنا مبتدأ ورفع "أقدر" على الخبر.

الباب السابع والستون:

أ- عنوان الباب:

باب أيّ.

ب- الشاهد:

قال العباس بن مرداس :

فأيِّي ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا فسْيقَ إلى المُقامَةِ لا يَرَاها [3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 384.

[2]-المرجع نفسه، ص: 393.

[3]- المرجع نفسه، ص:402.

جـ- الحجة:

وهذا حجة أنه لم يقدر أن يعطف الكاف التي في "وأيّك" على ما قبلها فكرر أيًّا، وما هنا زائدة.

الباب الثامن والستون:

أ- عنوان الباب:

باب مَنْ اذا كنت مستفهما عن نكرة.

ب- الشاهد:

قال الشاعر :

أتوْا ناري فقلتُ منونَ أنتُمْ فَقَالُوا الْجِنُ قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَا[1].

جـ- الحجة:

"منون"؛ حيث جمعه الشاعر في الوصل ضرورة، وإنما يجمع في الوقف، وهو جمع "مَن"

الباب التاسع والستون:

أ- عنوان الباب:

باب إجرائهم صلةَ مَن وخبرَه إذا عنيتَ اثنين كصلة اللّذين، وإذا عنيت جميعاً كصلة الذّين.

ب- الشاهد:

قال الفرزدق:

فَإِنْ عَاهَدْتنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْل مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[2].

جـ- الحجة:

حجة أنه جعل "مَنْ" في معنى الاثنين كأنه قال: نكون مثل رجلين يصطحبان وقد يكون "من" في الجميع مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب،ج2، ص:411.

[2]-المرجع نفسه، ص: 416 .

[3]- يونس/42.

الباب السبعون:

أ- عنوان الباب:

باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي.

ب- الشاهد:

قال الشاعر سيد بن ربيعة :

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحَاوِلُ أنَحْبٌ فيُقضَى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[1].

جـ- الحجة:

رفع (أنحبُ) وما بعده، وهو مردود على ما في قوله (ماذا) فدلَّ ذلك على أن "ذا" في معنى الذي وما بعده من صلة، فلا يعمل في الذي قبله فما في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام ردا عليها وهذا حجة لقولهم ماذا رأيت فتقول: خيرٌ.

[1]- سيبويه،الكتاب،ج2، ص: 417.

خاتمة

خاتمة:

الحمدُ لله الذي تتِّم بنعمته الصالحات، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الخلق أجمعين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أمَّا بعد:

فقد أتاحت لي دراسة قضية الاحتجاج في النحو العربي، وتطبيق ذلك على شواهد سيبويه الشعرية الوقوف على جملة من النتائج ومن أهمها:

1. يعدُّ اللحن في نظر كثير من العلماء السبب الرئيس، والباعث الأول لظهور الدراسات اللغوية العربية؛ ذلك أنه لما استفحل أثره وعظم انتشاره أصبح يشكل خطراً حقيقياً يهدِّد سلامة اللغة التي وصلت عند ظهور الإسلام إلى قمَّة نضجها وتكاملها، مع إرث لغوي وأدبي كان خلاصة مراحل متعاقبة في التطور والإبداع.
2. لغة القرآن الكريم هي الأرقى والأفصح، وعليها يُقاس كل كلام مهما يكن قائله، فإن وافقه فهو الفصيح، وإن خالفه فهو دُون ذلك.
3. القراءة القرآنية سُنة متبعة يجب قبولها والاحتجاج بها فهي حجة على اللغة، وليست اللغة حجة عليها.
4. أجمع العلماء أنَّ النبي–صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب قاطبة، وأنَّ أقواله حجة في اللغة إذ ثبت أنَّها لفظ النبي–صلى الله عليه وسلم– نفسِه. ولكن قلَّ الاستشهاد بالحديث في كتب النحاة الأوائل كسيبويه، والمبرد، وابن السراج...وكثر عند نحاة الأندلس كالسهيلي، وابن خروف وابن مالك...

وترك العلماء الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول–صلى الله عليه وسلم– لقد جوَّز الرواة النقل بالمعنى، وكان فيهم الأعجمي، ومن هنا كان تغيير اللفظ الفصيح. فلئن كان هذا الاحتمال وارداً، فإنه لا ينسحب إلا على عدد قليل من الأحاديث.

5. يصِّحُ الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة، إذا كان قد ورد في الكتب الصِّحاح الست، أو فيما قبلها من مدونة الحديث.
6. كلام العرب يشمل الشعر والنثر ممَّا قالت العرب المحتجّ بهم وقد اشترط فيه النحاة شروطا منها، أن ينتمي إلى بيئة الفصحاء وعصر الفصاحة.
7. لم يكن اتفاق واضحاً بين النحاة في ضبط الشاهد الشعري، لا في حدوده الزمنية ولا في شروط روايته، فقد استشهدوا بشعر شعراء: كأبي تمام والمتنبي...وهم لا يعدُّون من الفصحاء(حسب شروطهم).
8. احتلت الشواهد الشعرية منزلة عُليا بين مصادر الاستشهاد عند نحاتنا الأوائل وعلى رأسهم سيبويه؛ حيث فاقت عنايته بالشواهد الشعرية لتثبيت الأحكام الاستشهاد بغيرها من المصادر الأخرى.

فالشعر العربي، هو أهم مصادر دراسة اللغة العربية، استخدمه علماء الدين في تفسير القرآن الكريم، كما استخدمه النحويون في تقعيد النحو.

9. وجود شواهد مجهولة القائل عند سيبويه لا يعني التشكيك فيها لأنه لم يأخذها إلا من رواة ثقات، والثقة بالراوي تكفي لا ثبات صحة ما يرويه.
10. لابد من محاولة تفسير الخلل بين القاعدة النحوية والشاهد، فبعض الشواهد تنقض ما ذهب إليه النحاة من أحكام وبالتالي جاءت الكتب النحوية مليئة بالتخريجات والتبريرات، والتعليقات التي ستكون عبئا على الدارسين.
11. وأهم نتيجة توصلت إليها في هذا البحث المتواضع أنَّ هناك بعض الشواهد الشعرية لا تتماشى والباب.
12. تفضيل سيبويه رواية على رواية أخرى، كتفضيله لرواية الجر على رواية الرفع وهذا من أجل ضبط القاعدة النَّحوية.

13. اختلاف رواية بعض الأبيات، ومثال ذلك ما قاله (ابن ميّادة المُرِّيّ)، فقد ورد البيت في "الكتاب" على الشكل الآتي:

وارتَشْنَ حينَ أردنَ أن يَرمينا نَبْلا بلا ريش ولا بِقداحِ
ونظَّرْنَ من خَلَلِ الخدور بأعْيُنٍ مَرْضى مُخَالِطِها السَّقَامُ صِحاحِ[1].

وفي رواية أخرى على النحو الآتي:

وَأرْقَشْنَ حِينَ أرَدْنَ أنْ يَرْمينَنَا نبلاً مَقَذَّذَةً بغير قِداحِ
ونَظَّرن مِن خَلَلِ السُّتُورِ بأعيُنٍ مَرْضى مُخالِطِهَا السَّقام صِحَاحِ[2].

وهذا الاختلاف لا يعني أنَّ سيبويه مخطئٌ فيما رواه كما يذهب بعضهم، بل يعني أنَّ صاحب الكتاب روى الشعر كما بلغه على وجه من الوجوه، ورواه غيره على وجه آخر. كما أنَّ سيبويه نفسه روى في بعض الشواهد أكثر من رواية واحدة.

[1]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص 20.

[2]– أبو جعفر أحمد بن محمَّد النحَّاس، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ،1986م.ص:112

ملخص البحث

ملخص:

تناولت في هذا البحث موضوعا في أصول النحو العربي المرسوم بـ: الاحتجاج في النحو العربي، واخترت الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه –الجزء الثاني عينة– .

تتنوع مادة البحث في مقدمة، ومدخل، وفصلين وخاتمة.

تطرقت في المدخل إلى الرواية اللغوية من خلال نشأتها، أسبابها، والمراحل التي مرت بها، وكيف تراوحت عملية جمع اللغة بين الكتابة والمشافهة في النقل والتلقي.

وفي الفصل الأول تحدثت عن الاستشهاد والاحتجاج من خلال المعنيين اللغوي والاصطلاحي، مشيرة إلى أهمية الشاهد ومحاسن الاستشهاد، وأغراض الشواهد والاحتجاج ثم الاستخدام اللغوي لهذين المصطلحين، ثم بينت المصادر التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم والتي تراوحت بين القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب شعراً ونثراً مشيرة إلى أهم مواقف علماء اللغة والنحو، وآراء بعض الباحثين المحدثين حولها.

وركزت في الفصل الثاني على الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه وخصصت الجزء الثاني عينة.

أنهيت البحث بخاتمة جمعت فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

Résumé

J'ai traité dans cette recherche un sujet de :

« Les principes de la grammaire arabe »

Ce sujet est : l'argumentation dans la grammaire arabe, et j'ai choisi les preuves poétiques dans le livre de sibawayh_la 2ème partie comme un model.

Ce travail de recherche se divise ainsi :Introductions, avant propos, deux chapitre et conclusion .

A la rentré, j'ai traité la récitation orale, ses origines, et ses étapes et j'ai montré comment cette opération s'est constitué à partir de l'orations.

Dans le 1er chapitre, j'ai parlé sur sens argumentation linguistique et idiomatique en indiquant à l'importance de la preuve et ses avantages et les buts des preuves et de l'argumentation puis l'utilisations linguistique de ces deux termes.

Ensuite, j'ai cité les sources utilisées par les grammairiens comme le coran, el hadith, la poésie et prose arabes.

Dans le 2ème chapitre, j'ai parlé des preuves poétiques dans le livre de sibawayh.

Dans la conclusion j'ai présenté les résultats obtenus au thème de cette recherche.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.....📖

أولا: القرآن الكريم، برواية: ورش عن نافع.

ثانيا: المصادر والمراجع

1- أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، لبنان، 1970 م، المجلد 03.

2- أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيوض ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.

3- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.

4-إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م.

5- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ت.

6-أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1988م ،ج2.

7-ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، صححه وراجعه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ج1.

8-جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأ وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 2006م.

9-جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها شرحه وضبطه، وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة ، ط3، دت ، ج1.

10- جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، انباه الرواة على انباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ج1.

11- أبو جعفر أحمد بن محمَّد النحَّاس، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ،1986م

12- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، دت.

13-يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد: 06، 1972م.

14- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004م.

15- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار المكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.

16-محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

17-محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985م.

18- محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988م.

19- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، دار الشرق الأوسط للطباعة العطار وشركاؤه، القاهرة، 1988م.

20-محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية، والدراسات الثقافية، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، خريف وشتاء، 1431هـ.

21-محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط2، 1960م.

22- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م.

23- ابن منظور، لسان العرب، ضبط وعلق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح إديسوفت، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ج7.

24-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.
25- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.
26- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، 1974، ج1.
27-عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، الأردن، عمان، ط1، 2006م.
28- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935 م، ج1.
29- عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1993م.
30- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1979م، ج1.
31- علي بن محمد الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام، علق عليه، وطبعه وصححه: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2003 ، ج1.
32- على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006 م.
33- علي القاسمي، معجم الاستشهادات ، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
34- عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.
35- فاضل صالح السمرائي الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، 1971م.
36- أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد النثر أو كتاب البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980م.

37- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، 1994 م ، ج1.

38-أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952م، ج1.

39- ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1973م.

40- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، سوريا ، ط5، 1981، ج1.

41- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د ت.

42-الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر، 1413هـ.

43- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1981م

44-خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974.

فهرس الموضوعات

فهرس

مقدمة .....أ-ج
مدخل.....02
تمهيد.....02
نشأة الرواية اللغوية 03-04
جمع اللغة والأسباب الباعثة على ذلك 05-06
مراحل جمع اللغة.....07-10
الكتابة والمشافهة في النقل والتلقي.....11
الفصل الأول: الاحتجاج في النحو العربي.....13
تمهيد.....13
الاستشهاد.....14
تعريف الاستشهاد.....14
لغة.....14
اصطلاحا.....15
أهمية الشاهد.....16
محاسن الاستشهاد.....16
أغراض الشواهد.....17-18
الاحتجاج.....19
تعريف الاحتجاج.....19
لغة.....19
اصطلاحا.....19-20
أغراض الاحتجاج.....20
الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج.....21
مصادر الاحتجاج اللغوي.....22
القرآن الكريم.....22-24

فهرس الموضوعات.....📖

موقف علماء اللغة والنحو من القرآن الكريم وقراءته في الاستشهاد.....24-26
آراء بعض الباحثين على موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته 27-29
الحديث النبوي الشريف 29-30
مذهب المانعين مطلقا.....30-33
مذهب المجوزين مطلقا.....33-37
مذهب المتوسطين.....37-40
موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....40-41
كلام العرب.....41-44
ضوابط الاستشهاد بالشعر عند النحاة 45
الدائرة الزمانية 45-47
الدائرة المكانية 48-49
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للشواهد الشعرية في كتاب سيبويه.....51-83
خاتمة.....85-87
ملخص باللغة العربية.....89
ملخص باللغة الفرنسية.....90
قائمة المصادر والمراجع.....92-95
فهرس الموضوعات.....

تمّتْ

بحمد الله وتوفيقه